INTOSAI

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

ابريل 2000

April 2000

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية ٢٠٠٠

تصدر المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية بصفة ربع سنوية (يناير - أبريل - يوليو - أكتوبر) باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية والأسبانية وذلك من قبل المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الأنتوساى) وتخصص هذه المجلة التى تعد الواجهة الرسمية للمنظمة لرصد مدى التقدم فى إجراءات وأساليب المراجعة الحكومية ، ومن ثم فإن ما ورد بها من آراء ومعتقدات إنما تتعلق بمحرريها والمساهمين فيها ، وهى بذلك لا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات المنظمة .

وعلى ذلك يوجه المحررين دعوتهم لتقديم المقالات والتقارير الخاصة والأخبار وأى مواد إلى مكاتب المجلة بمكتب المراجع العام الأمريكى - حجرة ٧٨٠٦ - ٤٤١ شارع ج . ن . و . واشنطن العاصمة - ٢٠٥٤٨ - الولايات المتحدة الأمريكية (تليفون : ٢٠٢٥١٢٤٧٠٧ فاكس ٢٠٢٥١٢٤٠٢١ - بريد الكترونى < Chases @ gao . gov > .

وتسليما بفائدة المجلة كأداة موجهة ، فإنه من أكثر المقالات قبولا على صفحاتها تلك التى تتعلق بالجوانب العملية لمراجعة القطاع العام ، والتى تتضمن دراسات حالة وأفكار حول المناهج الجديدة للمراجعة أو أى تفاصيل عن البرامج التدريبية الرقابية أما عن المقالات التى تتناول الجانب النظرى بشكل رئيسى فستعد غير ملائمة .

ومن جهة أخرى توزع المجلة على كافة رؤساء الأجهزة العليا للرقابة فى شتى أنحاء العالم ممن يشاركون من جانبهم فى أعمال المنظمة ، كما يمكن لغيرهم الاشتراك فى هذه المجلة مقابل خمسة دولارات أمريكية سنويا ، أما عن الشيكات والرسائل الخاصة بطلب كافة الأعداد الصادرة فيرجى إرسالها بريديا على مكتب إدارة المجلة على ص.ب ٥٠٠٠٩ واشنطن العاصمة ٢٠٠٠٤ - الولايات المتحدة الأمريكية .

ومن ناحية أخرى سيتم حصر مقالات المجلة بفهرس المحاسبين الذى ينشره المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين العموميين والمتضمنة فى محتويات الإدارة ، كما سيتم نشر بعض لات المنتقاة من قبل منظمة أنبار للخدمات الإدارية - ويمبلى - انجلترا ، والجامعة الدولية للميكروفيلم - آن أربور - ميتشجان - الولايات المتحدة الأمريكية .

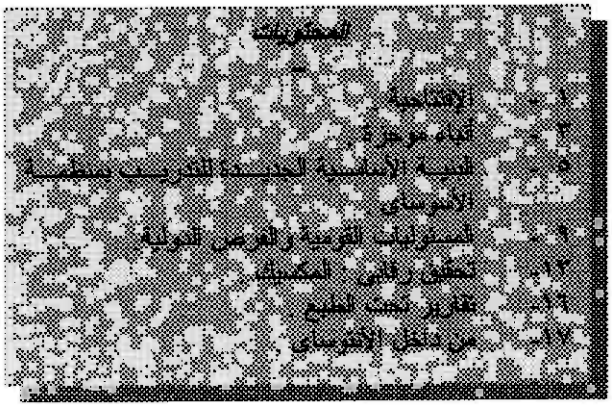

إبريل ٢٠٠٠ – عدد مجلد ٢٧ رقم ٢

هيئة التحرير :

فرانز فيدلر - رئيس - محكمة المراجعة - النمسا

ل.دنيس ديزوتل - مراجع عام - كندا.

أمنة عويج - رئيس أول - محكمة المحاسبات - تونس .

ديفيد م.ووكر - مراقب عام - الولايات المتحدة .

كلود سبالدو رشيبان أوزكاتيجوى - مراقب عام - فنزويلا.

الرئيس : لندا ل. ويكس (الولايات المتحدة الأمريكية) .

المحرر : دونالدر . دراك (الولايات المتحدة الأمريكية)

مساعد التحرير : لندا ج . سيليفاج (الولايات المتحدة الأمريكية) .

المحررون المنفذون : ويليام وودلى (كندا).

- كيوشى أوكامونو (منظمة الأسوساى - اليابان) .
- لوزان سيكالو (منظمة السباساى - تونجا) .
- ميشيل س.ج - بينتر (منظمة الكاروساى - ترينيديد وتوباجو).
- الأمانة العامة لمنظمة الإيروساى (أسبانيا) .
- خميس حسنى (تونس) .
- ياديرا اسبيفوزا مورينو (فنزويلا) .
- الأمانة العامة لمنظمة الأنتوساى (النمسا) .
- مكتب المراجع العام الأمريكى (الولايات المتحدة الأمريكية).

الإدارة / الإنتاج : سبرينا تشيز (الولايات المتحدة الأمريكية)

التمويل : مكتب المراجع العام الأمريكى (الولايات المتحدة الأمريكية)

أعضاء المجلس التنفيذى لمنظمة الأنتوساى :

جيليرمو راميرز - رئيس محكمة المحاسبات - أورجواى - رئيس .

جونج تام لى - رئيس مجلس المراجعة والتفتيش - كوريا - نائب رئيس أول .

توفيق توفيق - وزير دولة ورئيس ديوان المراقبة العامة - المملكة العربية السعودية - نائب رئيس ثانى .

فرانز فيدلر رئيس محكمة المراجعة - النمسا - سكرتير عام .

ارا أرمستروبج - مدير المراجعة - أنتيجوا وباربودا .

إرام سارابيفا - وزير ورئيس محكمة المحاسبات - البرازيل .

لوسى جوان ميسيا - وزير مفوض - الكاميرون .

ل. دنيس ديزوتيل - مراجع عام كندا .

محمد جودت أحمد الملط - رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات - مصر .

هيدافون ويدل - رئيس محكمة المراجعة - المانيا .

ف.ك. شنجلو - مراقب ومراجع عام - الهند.

عبدالصادق الجلوى - رئيس محكمة الحسابات - المغرب .

بجارن مورك إديم - مراجع عام - النرويج .

فيكتور إنزيك كاسولاى - مراقب عام - بيرو.

الفريدو جوس دى سوسه - رئيس محكمة الحسابات - البرتغال .

بوهيفا توى إنتوا - مراجع عام - تونجا .

ديفيد م . ووكر - مراقب عام الولايات المتحدة .

النظام الرقابى فى جنوب الباسيفيك (المحيط الهادى)

بقلم ديفيد ماكدونالد ـ المراقب والمراجع العام بنيوزيلاندا وسكرتير عام منظمة السباساي

لقد أسعدنى كثيراً أن أتلقى دعوة لكتابة مقالة إفتتاحية لمجلة الانتوساى التى تركز على الموضوعات التى تواجهها الدول الصغرى ، ورغم صغر حجم نيوزيلاندا ذاتها والتى يبلغ تعدادها ٣,٥ مليون نسمة إلا أننا أكبر – بشكل ملحوظ – من بعض الدول التى تتكون من الجزر بمنطقة الباسيفيك التى لايتجاوز تعدادها نحو آلاف قليلة .

ولقد ظلت دول الباسيفيك متكاتفة لعدة سنوات لمساعدة بعضها البعض فى السعى لتحقيق التفوق فى المجال الرقابى_ ومن ثم فقد شكلنا معاً منظمة السباساى (جمعية الأجهزة العليا للرقابة لجنوب الباسيفيك) .

منظمة السباساى:

عقد الاجتماع الأول لرؤساء الأجهزة العليا للرقابة لمنطقة الباسيفيك عام ١٩٧٣ وفى عام ١٩٨٨ تكونت منظمة السباساى من تسعة عشرة عضواً هى جزر الكوك وولايات ميكرونيزيا الاتحادية (إلى جانب ولايات تشوك وكوسرا وبونبى ويـاب) وجزر فيجى وكيريباتى وجزر المارشال ونوريو ونيوكليدونيا وفرنشبولينسيا وبابوانيو غينيا وساموا وجزر السلمون وتونجا وتوفالو وفاناتو بالاضافة كذلك إلى اعتماد نيوزيلاندا ومكتب الرقابة العام بجنوب ويلز الجديدة كأعضاء بتلك المنظمة .

ورغم استخدام مصطلح جنوب الباسيفيك إلا أن العضوية تمتد كذلك إلى منطقة شمال خط الاستواء وذلك من خلال ولايات ميكرونيسيا المتحدة وجزرا لمارشال وهما من أقصى دول الشمال ، وقد امتدت المساحة الجغرافية التى تغطيها العضوية عبر عشر مناطق حالية .، ومن ثم يبدو من غير المدهش صعوبة الاتصال والسفر فى بعض الاحيان .

توفير الموارد للمكاتب :

كثيراً ما تجد دول منظمة السباساى صعوبة فى الحصول على الموارد الكافية لها، حيث تعانى الكثير من اقتصادياتها من ضغوط ملحوظة ، كما تنطبق القيود المفروضة على التمويل المقدم إلى الحكومات كذلك على المكاتب الرقابية .

ومن ثم فهناك سعى متواصل لتدبير الأموال الكافية لتوظيف العاملين على المستويات الملائمة وإضافة إلى ذلك هناك إقبال متواصل على العاملين من ذوى المؤهلات المحاسبية حيث تسعى مختلف الأجهزة الحكومية الأخرى اليهم بتلهف ، نظراً لزيادة الطلب عليهم كذلك داخل القطاع الخاص وغالبا ما يكون ولاء العاملين فقط لأهداف المكتب هو ما يشجعهم للبقاء فى أداء الدور الرقابى .

التدريب :

يشكل التدريب كذلك مشكلة لدول الباسيفيك ، وقد يضطر الكثير من العاملين إلى السفر خارج البلاد للحصول على المؤهلات المرجوه ، إلا أنه نظراً لما يوجد من مسافات فإن السفر بمنطقة الباسيفيك يعد أمراً باهظ التكلفة ، وقد يعنى كذلك قضاء أوقات طويلة بعيداً عن عائلاتهم .

وعلى مدى العامين السابقين تلقى التدريب الرقابى دعما كبيرا نتيجة لجهود مبادرة تنمية الأنتوساى (LDI) والدعم المالى من بنك التنمية الأسيوى فقد أخذت منظمة السباساى فى تطبيق برنامج تدريبى اقليمى طويل الأجل من قبل مبادرة تنمية الأنتوساى الذى أسفر عن دفعة حقيقية للمعايير الرقابية فى شتى أنحاء منطقة الباسيفيك . ومن خلال تطوير برنامج التدريب الاقليمى فى فيجى عام ١٩٩٨ تم تزويد عدد إثنين من المراجعين العاملين فى كل دولة من الدول الأعضاء بتدريب مكثف فى ورش العمل التى عقدت كذلك فى فيجى ، ومن المقرر عقد المرحلة التالية من البرنامج فى جزر الكوك خلال شهر مايو .. هذا العام.

ومن جانبهم قام المراجعون بعد عودتهم إلى بلادهم بتطبيق المواد التدريبية التى تم تلقيها بورش العمل ، وقد أحرزوا فى ذلك تحسناً كبيراً من حيث نوعية التدريب .

وإلى جانب ذلك كانت هناك ميزة أخرى وهى شبكة الزملاء الذين يمكنهم الاتصال معاً لمساعدة بعضهم البعض عندما تدعو الضرورة لذلك ، وتلك المشاركة فى المعرفة ما هى إلا قصة نجاح كبرى .

المعايير المحاسبية :

يبدى أعضاء منظمة الساساى اهتماماً كبيراً بأهمية الحاجة إلى توحيد المعايير المحاسبية فهناك القليل من الدول ذات الجزر التى لديها إمكانات البحث فى المعايير الخاصة بها . وفيما مضى كان وزير الخزانة أو المراجع العام بوجه عام هو الذى يقوم بتحديد ماهية المعايير المحاسبية المقرر استخدامها وكانت المعايير الأمريكية أو البريطانية أو الاسترالية أو تلك المستقاه من نيوزيلاندا هى المعايير التى كانت غالباً ما يتم تطبيقها استناداً على المكان الذى سبق لكبار العاملين التدريب التدرب فيه ، وهو الأمر الذى كان يسبب فى بعض الأحيان مشكلات حين كان يأتى كبار المحاسبين أو من ينوب عنهم من أماكن مختلفة ، ومن ثم فإن توحيد المعايير من شأنه إزالة تلك المشكلات وتحسين مدى الاتساق والثبات على المبدأ .

العلاقات الأسرية الوثيقة :

من المشكلات التى تواجه معظم مكاتب منظمة الساساى هى تضارب المصالح الناجمة عن العلاقات الإسرية الوثيقة . فلدى الكثير من العاملين فى المجال الرقابى بالدول لصغرى روابط أسرية وثيقة مع المسئولين المنتجين وكبار العاملين بالوحدات التى يقومون بمراجعتها . بالإضافة لذلك فإن المراجعين يواجهون بعض المواقف المحرجة، حيث يجدون أقارب لكبار العاملين فى وحدات المراجعة والذين تم إنتخابهم رسميا. ومن ثم تؤدى الثقافة والذوق العام فى بعض البلدان إلى صعوبة قيام العاملين بالرقابة بإحراج أقاربهم ، حتى وإن كان سلوك هؤلاء الأقارب غير ملائم .

وهناك مشكلة أخرى تبدو فى العمل باستقلالية ، فقد يدرك جمهور العامة تأثير سلوكيات المراجع بالعلاقات الأسرية الوثيقة وأحيانا ما يصعب التخلى عن هذا الإدراك إلى حد كبير ، وعلى ذلك يسعى المراجعين قدر الإمكان للإبتعاد بأنفسهم عن إتخاذ القرارات بإشتراك أعضاء آخرين من العاملين فى تلك المجالات إلا أنه من الصعب حدوث ذلك نظراً لوجود عدد قليل جداً من كبار العاملين .

الفساد :

إن دول الباسيفيك لسوء الحظ تعد غير خالية من مشكلات الفساد فقد شهدت دول الساسای المزيد والمزيد من التقارير عن السلوكيات غير الصحيحة من قبل بعض المسئولين المنتجين وكبار المسئولين الحكوميين وهو الأمر الذى يشكل بدوره تحدياً حقيقياً للمراجعين ، فبمجرد تعيين كبار المسئولين المنتخبين تبدو فى الغالب أحد أساليبهم الدفاعية الأولى وهى محاولة تقييد دور المراجع العام من خلال الحد من الأموال المخصصة لمكتبة أو تقييد مقدرته على رفع التقارير ، وهكذا يبدو العمل الرقابى فى وسط سياسى معادى ليس أمراً سهلاً .

وقد ركزت الدورات التدريبية الأخيرة لمنظمة مبادرة تنمية الأنتوساى بشكل مكثف على ضرورة توفير المساعدة للمراجعين بشأن كيفية التعامل مع الفساد وتزويد المراجعين بالمهارات اللازمة لكشف مواطن الفساد والتعامل معه إلا أن كشف الفساد والقدرة على تنفيذ واتخاذ الرد الكافى يعدان أمران مختلفان ، وغالباً ما تكون المواقف والاتجاهات الاجتماعية فى حاجة ملحة إلى تغييرها قبل إمكانية الحصول على الحل الحقيقى . ورغم احتمالية تضاؤل المشكلة فى منطقة الباسيفيك عن غيرها فى بعض المناطق الأخرى من العالم إلا أن الأمر لا يزال يستدعى بذل الكثير من الجهد فى هذا الشأن .

مزايا الدول الصغرى :

إن الحياة مهما يكن الأمر ليست سيئة فى مجملها أمام المراجعين فى الدول الصغرى فهناك بعض المزايا الكبرى التى من أكثرها إيجابية تلك المتعلقة بصغر حجم البيروقراطية ، وهو ما يعنى المقدرة على تنفيذ التوصيات على نحو أكثر سرعة من تنفيذها بالدول الكبرى . وغالباً ما يمكن تجميع كبار المسئولين الذين يلعبون دوراً فى هذا الشأن على وجه السرعة ومن ثم إمكانية سرعة تقديم الحلول اللازمة .

وهناك ميزة كبرى أخرى لصغار الدول وهى التقييم الأفضل من قبل المراجعين للقضايا الواقعية العملية ومقدرتهم على كشف مواضع الخلل على وجه السرعة فكلما زادت دراية المراجع ببيئته كلما زاد تحسن عملية المراجعة.

ونتيجة لذلك يمكن للمراجعين بالدول الصغرى تقديم أداء عالى الجودة ، وكذا مقدرتهم على وضع الحلول التى يمكن للجهات موضع المراجعه تنفيذها وفق مواردها المتاحة .

المؤتمرات التى تعقد كل عامين :

كانت مؤتمرات منظمة السباساى تعقد كل ثلاث سنوات حتى عام ١٩٩٤ ، وعندئذ تقرر عقدها كل عامين وتتسم تلك المؤتمرات بحيويتها بالنسبة للمراجعين العموميين، ووظيفة المراجع العام وظيفة فريدة ومن ثم تستدعى الحاجة عقد لقاءات دورية مع زملاءنا حتى يمكننا سوياً العمل على حل ما يواجهنا من مشكلات .

أما عن الموضوعات التى تم مناقشتها خلال المؤتمرات الأخيرة السابقة فتتضمن الاستقلال والسلطة المفوضة والتكنولوجيا والبيئة وإلى جانب ذلك أكد المراجعين العموميين كذلك على احتياجهم لضمان تحقيق قيمة مضافة من خلال خدمات العمل الرقابى والخدمات الاستشارية لكبار المساهمين.

ومن المقرر عقد المؤتمر القادم لمنظمة السباساى بمدينة سيدنى فى نوفمبر عام ٢٠٠٠ ، وسيتضمن هذا المؤتمر لقاء تدريبى للمراجعين العموميين مدته ثلاث أيام وهذا ما يوضح تركيز التدريب فى الغالب على العاملين (وهناك بطبيعة الحال حاجة حقيقية لذلك) مع تجاهل حادة المراجعين العموميين إلى مواكبة التطورات الحالية فى التنظيم والإدارة وممارسة العمل الرقابى .

الخاتمة :

تلعب منظمة السباساى دوراً هاماً فى مجال ضمان الابقاء على ارتفاع مستوى المعايير الرقابية بمنطقة الباسيفيك وبصفتى سكرتيراً عاماً لمنظمة السباساى فإننى ونائبى كيفين برادى لدينا علاقة عمل وثيقة مع باقى الاعضاء ، وهذا من أكثر الأدوار متعة فكل شيء تفعله منظمة الساساى إنما تفعله على نحو وبطريقة متجانسة (منهج الباسيفيك) كما أننا ندين كذلك بالكثير لمنظمة الانتوساى على ماتقدمه مبادرة تنمية الأنتوساى من دعم فقد قدم كل من ايفان جودت وريتشارد جاجن وفريقيهما مساهمة شخصية كبرى للمنطقة الاقليمية وهو ما يدعو للتقدير والامتنان .

ولازال أمامنا من الطريق ما يجب قطعه ، إلا أن الدعم المستمر من أجهزة مثل بنك التنمية الأسيوي إلى برنامج التدريب الاقليمى وكذلك ما قدمه من دعم متبادل من خلال ما يعقد من مؤتمرات انما يعنى تقدمنا جميعاً فى الاتجاه الصحيح .

أنباء موجزة

تبنى واقرار معايير المراجعة الحكومية :
قام مكتب المراقب والمراجع العام فى بنجلاديش مؤخرا بتطبيق معايير المراجعة الحكومية كجزء من برنامجه الإصلاحى المستمر وذلك لدعم وتطوير نظم المراجعة الحكومية فى بنجلاديش وقد تم إعداد تلك المعايير بدعم من مكتب مشروع المراقب والمراجع العام الذى يموله برنامج التنمية التابع لهيئة الأمم المتحدة والذى أخذ على عاتقه زيادة مقدرة المكتب على تحسين جودة العمليات الرقابية وإدخال النهج الحديث إلى النظم الرقابى ولاسيما نظام مراجعة الأداء ومن ثم فقد تم إعتماد المعايير رسمياً فى ٢ فبراير ٢٠٠٠ .

وكان لتبنى هذه المعايير أثراً كبيراً فى ملء الفراغ الكبير بنظام مراجعة القطاع العام فى بنجلاديش ، حيث أن الاعتماد على ما لدى المكتب من نظم وقوانين وأدلة رقابية قائمة وكذا ارشادات معايير الانتوساى قد استشعر البعض عدم كفايتها لمواجهة احتياجات المكتب فقد راعت المعايير الجديدة الرقابية للأنتوساى والمعايير الرقابية التى اتبعتها الأجهزة الرقابية الأخرى بعد ادخال اضافات وتعديلات ارتكزت على البيئة الرقابية ونظام الادارة المالية السائد والممارسات فى بنجلاديش .

وتنقسم المعايير إلى ستة أجزاء هى:-
المقدمة والمعايير العامة والمعايير الميدانية لعمليات المراجعة المالية والدورية والمعايير الميدانية لعمليات مراجعة الأداء ومعايير اعداد التقارير الخاصة بعمليات المراجعة المالية والدورية ومعايير اعداد التقارير الخاصة بعمليات مراجعة الأداء فهى فى مجملها تمثل أولى الخطوات الهامة نحو تحديث الأنشطة الرقابية فى بنجلاديش ومن ثم سيتم استكمالها بمجموعة جديدة من الأدلة الرقابية وبرنامج تدريبى شامل.

يتضمن زيارات دراسية وبرنامج زمالة لأجهزة رقابية أخرى .

وللحصول على نسخة من هذه المعايير الرقابية الحكومية يرجى الاتصال بالعنوان التالى : مدير المشروع القومى - دعم مشروع مكتب المراقب والمراجع العام (Cag Stag) أوديتابهفان - ١٨٩ شهيرنازرول اسلام سارانى - دكا ١٠٠٠ بنجلاديش .

الصين
المراجع العام يعقد مؤتمرا صحفيا :
تحدث المراجع العام بجمهورية الصين الشعبية وعدد من كبار المسئولين العاملين بمكتب المراجع القومى الصينى فى مؤتمر صحفى عقده مكتب الاستعلامات التابع لمجلس الدولة فى السادس عشر من ديسمبر عام ١٩٩٩ . وكان الغرض من وراء هذا المؤتمر الصحفى هو شرح ومناقشة الملاحظات والنتائج الرقابية من قبل مكتب المراجعة عن عام ١٩٩٩ وذلك مع صحفيين من كبرى الأوساط الاعلامية الداخلية والخارجية .

وفى بداية ملاحظاته قام المراجع العام لى جين هاو بإطلاع الصحفيين والمراسلين على النشاط الرقابى الجارى قائلاً أن مكتب المراجعة القومى قد حقق هذا العام ووفق الالتزام بالأولويات الحكومية عدة نتائج ملحوظة من خلال قيامه على نحو مستقل بتنفيذ عمليات مراجعة للموازنات والانفاق الحكومى ، والمشروعات التى تمتلكها الدولة ، والتحقيقات المالية اللازمة لبحث القضايا المتعلقة بها.

ومن خلال جلسة توجيه الاسئلة قام السيد لى جين هاو بإطلاع الصحفيين والمراسلين على مدى اهتمام مجلس الدولة واللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبى القومى بما وجد من مشكلات والتوصيات التى وضعت خلال عملية مراجعة تنفيذ الموازنة وأضاف سيادته الى أنه قد سبق للأجهزة المعنية أن قامت باتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة لمعالجة تلك المشكلات ، وقد تم حل أو يجرى حالياً حل معظمها ، كما تم فى بعض الأجهزة الأخرى استرداد الأموال المختلسة. وبالفعل تم مصادرة الأملاك العقارية التى تم شراؤها بأموال مختلسة أو عرضها للبيع ، كما تم معاقبة الأفراد المرتكبين لقضايا جنائية وفقاً لما نص عليه القانون .

ومن خلال المراجعة المالية للبنك الصناعى والتجارى الصينى وبنك الصين للتعمير وألاف من أفرعهما اكتشف مكتب المراجعة الصينى مدى التحسن الكبير الذى طرأ على أدائهما وانخفاض ما لديهما من مخالفات وقد أبدى هذين الجهازين اهتماماً كبيراً بالمشكلات التى كشف عنها المراجعين مع اتخاذهم للاجراءات الصحيحة الجادة التى أدت بدورها إلى التحسينات التى نحن بصددها.

وفى منطقة أخرى تمت مراجعتها من قبل مكتب المراجعة القومى كشفت أموال الموارد المائية عن مدى الرضا بوجه عام عن توافر وإدارة أموال الموارد المائية المركزية منذ عام ١٩٩٨ ، إلا أنه لازالت بها بعض المشكلات المتعلقة بالاختلاسات بسوء التخصيص والاستخدام ومن ثم قام المكتب فى بادىء الأمر بتحويل القضايا الجنائية منها إلى الجهات التأديبية والقضائية للقيام بالمزيد من التحقيقات وفرض العقوبات ، كما قام المكتب كذلك بفرض العقوبات اللازمة على بعض المخالفات المالية والاقتصادية وهناك أجهزة مثل وزارة الموارد المائية تقوم حالياً باتخاذ وتنفيذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

وقد بدأ مكتب المراجعة القومى الصينى عام ١٩٩٩ تطبيقه لاجراء عمليات مراجعة " المسئولية الاقتصادية " لمسئولي الحكومية والحزب الحاكم والمستويات الاقليمية الأدنى ومديرو المشروعات المملوكة للدولة . وبالفعل تم فى الفترة من يناير إلى نوفمبر مراجعة ١٧ ألف فرداً عوقب منهم نسبة ١٠% بتخفيض درجاتهم الوظيفية أو احالتهم للجهات القضائية والتأديبية نتيجة مخالفات قانونية واقتصادية. ومن جهة أخرى تم فى نفس الوقت ترقية بعض المسئولين نتيجة تفوقهم فى الأداء. ويضيف السيد لى قائلاً أن التطبيق الفعال لمراجعة المسئولية الاقتصادية

سيلعب دوراً نشطاً فـــي اصـــلاح نظـــام العاملين ودعم مراجعة أداء المسئولين .

وخلال الخمسة أعـــوام التاليـــة لاصدار قانون المراجعة بجمهورية الصين الشعبية قامت الاجهزة الرقابية الحكوميـــة على مختلف مستوياتها بتنفيذ نشاط رقـــابى متنوع وفقاً لما نص عليه القـــانون . فقـــد قامت خلال هذه الفترة على سبيل المثـــال بمراجعة ملايين البرامج ذات الموازنـــات التى تفوق ٧,١ مليون RMB Yuan كمـــا أحالت عدد ٣٠٥٣ حالة جنائية للأجـــهزة القضائية لاجراء مزيد من التحقيق ، وفـــي هذا السياق ستظل أجهزة الرقابة الحكوميـــة تلعب دوراً هاماً فى ضمان سلامة النظـــام المالى والاقتصادي وتعزيز حســـن الادارة وفقاً لنصوص القانون وكذلك زيادة الاندفاع نحو حكومة أمينة ونظيفـــة ولمزيـــد مـــن المعلومات ، يرجى الاتصال على مكتـــب المراجعة القومى بجمهورية الصين الشعبية على العنوان التالى:

Beiluyuan, Zhanlan Road , X 1
,Cheng District, BeiJ 100830, Ching>
تليفون : ٨٦١٠٦٨٣٠١٣٠٦
فاكس : ٨٦١٠٦٨٣٣٠٩٥٨
بريد الكترونى :
e - mail < cnao @ Public, east, cn, net:>

هونج كونج –

تقارير مراجعة الأداء تحدث تأثيراً :

قام مدير المراجعة مؤخراً بتقديـــم تقريـــر رقم ٣٣) يتضمن نتائج عمليات مراجعـــة عائد الاتفاق عن الفترة من مـــارس إلـــى سبتمبر ١٩٩٩ وذلك إلى رئيس المجلـــس التشريعى خلال الشهرين المتتاليين ســبتمبر واكتوبر من عام ١٩٩٩ ، وقد تـــم تقديـــم التقرير رقم ٣٣ (دراسة تتبعية لمشكلة ســنة ٢٠٠٠) قبل موعده بسبب ســـرعة حلـــول مشكلة عام ٢٠٠٠.

ويحتوى التقرير رقم ٣٣ علـــى ١٢ دراسة رقابية لعائد الانفـــاق تتضمـــن بدورها دراسات عن (أ) توفير خدمة جمـــع النفايات (ب) استخدام نظام تكييف الـــهواء ذات الكفاءة من حيث الطاقـــة (ج) النظـــم الادارية للجهات المعانة من الحكومـــة (د) إدارة مواقف السيارات ومناطق الانتظـــار بالطرق (هـــ) إدارة المخصصات بالخدمـــة المدنية (و) الإدارة الحكومية لبيع الأراضى عن طريق المزايدات (ز) المياه التى يتـــم شراؤها .

من الأراضى الصينية . وقد حققـــت تلـــك الدراسات ما مقـــداره ٤٦٨ مليـــون دولار أمريكى وفراً وفوائـــد الحكومـــة للمنطقـــة الإدارية الخاصة بهونج كونج .

وقد أجابت الحكومـــة بصـــورة ايجابية كبيرة على توصيات مدير المراجعة ولجنة الحسابات العامة ومثال لذلك أنه وفقاً لتقرير لجنـــة الحســـابات الســـابق بشـــأن توصيلات كوبرى مشاه بين خمسة مبـــانى تجارية فى الحى المركزى قامت الحكومـــة باتخاذ ما يلزم نحو تنفيذ تلك التوصيلات ، وبالمثل فى أعقاب مداولات اللجنة للتقريـــر الرقابى بشأن التحكم فى المواد الغير لائقـــة قامت هيئة التليفزيون والتصريح بالمنوعات بتصعيد نشاطها فـــى الاشـــراف ومراقبـــة المواد التى يجرى إعدادها .

ولمزيد من المعلومات عن تلـــك التقارير يرجى زيارة لجنة المراجعة علـــى شبكة الانترنت على العنوان :

http : // www. Info. Gov. hk/ aud.

أو الاتصال بالسيد مدير المراجعة – لجنـــة المراجعـــة – هونـــج كونـــج فـــاكس: ٢٨٢٤٢٠٨٧ (٨٥٢) بريد الكترونى < audaes 20 aud - gen gov hi >

المجر –

التخطيط للانكوساى ٢٠٠٤ :

اجتمع بمدينتى جونز وبامـــهاجن بالنمســـا يومـــى ٢٤، ٢٥ فـــبراير ٢٠٠٠ أعضاء محكمة المراجعة النمساوية والأمانة العامة للانتوساى مـــع وفـــد مـــن مكتـــب المراجعة العام بجمهورية المجـــر وذلـــك ضمن إطار الاجتماعات الحدودية الدوريـــة لأجهزة كلا الدولتين ورأس الوفدين دكتـــور فرانزفيدلر (سكرتير عام منظمة الأنتوســـاى ورئيس محكمـــة المراجعـــة النمســـاوية) ودكتـــور أربادكوفـــاكس رئيـــس مكتـــب المراجعة العام بالمجر .

واســـتعرض الوفـــدان خـــلال الاجتماع أهم الموضوعـــات التحضيريـــة للأنكوساى ١٨ المقرر عقدة فى بودابســـت عام ٢٠٠٤ .

واتفق رؤساء الجهازين خـــلال مناقشـــتهما على إيمانهما بعدم امكانية بدء التحضـــيرات لأى من مؤتمرات منظمة الانتوساى على نحو مبكر للغاية .

وناقش الوفدان فـــى مجـــرى محادثاتهما خطة العمل المجرية المتعلقـــة بالاعداد لعقد الانكوساى ١٨ واتفق كـــل منهما على المهام المقرر تنفيذها بصفـــة مشتركة بين الأمانـــة العامـــة للمنظمـــة ومكتب المراجعة العام المجرى ولاســـيما بحثـــهما لموضوعـــات ونظـــم انتقـــاء الموضوعات المقرر تنفيذها ضمن اطـــار الانكوساى ١٨ إلى جـــانب تخصيـــص وتحديد الـــدول المســـئولة عـــن تلـــك الموضوعات، كما ناقش الوفدان تحديـــد موعد ارسال الدعوات وتحديد مســـئولى الموضوعات وغيرها من مـــهام تتعلـــق بترجمة الجلسات والموضوعات وأخـــيراً استعرض الوفدان موقف العلاقات الثنائية المجرية النمساوية المتطورة على نحـــو ناجح بين جهازى الدولتين ولمزيد مـــن المعلومات ، يرجى الاتصـــال بمكتـــب المراجعة العام – آلامى زامفيفوســـك – آباكزاى سيرجانوس يو ١٠ إتش ١٠٥٢ بودابست – المجر.

عمان –

الجهاز الرقابى يعرض تقديـــم تدريـــب للزملاء الاقليميين :

أجرى الجهاز الرقابى الأعلـــى العمانى برنامج تدريبى على (اســـتخدام الحاسب الآلى فى عملية المراجعة) وذلك فى الفترة من ١ – ١٠ نوفمـــبر ١٩٩٩ تحت رعاية المنظمة العربيـــة للأجـــهزة الرقابية العليـــا (أرابوســـاى) وحضـــر البرنامج ٣٠ مشـــاركاً مـــن الأجـــهزة الرقابية العليا فى كل من الجزائر ومصر والأردن والكويـــت وليبيـــا وموريتانيـــا والمغرب وفلســـطين وقطـــر والمملكـــة العربية السعودية والســـودان وســـوريا وتونس ودولة الامارات العربية المتحـــدة واليمن إلى جانب الدولة المضيفة

واستهدفت الدورة التى اجريت باللغـــة العربية مديريـــن ومشـــرفين مـــن ذوى الخبرة فى التخطيط والتوجيه والاشـــراف على عمليات المراجعة .

يستكمل فى صفة (٨)

البنية الهيكلية الجديدة للتدريب فى منظمة الأسوساى

بقلم الوشى أو كاموتو مجلس المراجعة اليابانى والمدير الاقليمى لمنظمة الاسوساى

بدأت المنظمة الأسيوية للأجهزة العليا للرقابة (الاسوساى) عام ١٩٩٧ برنامجها التدريبى الاقليمى طويل الأجل بالتعاون مع مبادرة تنمية الانتوساى ، وذلك بقصد ايجاد بنية هيكلية للتدريب الرقابى بالمنطقة . وقد قام هذا البرنامج بتأسيس تلك البنية الهيكلية على نحو فعال من خلال مجموعة تبلغ ٢٧ فرداً من اخصائى التدريب وإقامة ثلاث ورش عمل اقليمية ، كما لا تزال تمارس دورها الهام فى التدريب الاقليمى . وانطلاقاً من قيام مجموعات العمل الاقليمية الاخرى التابعة لمنظمة الانتوساى بتنفيذ برامجها التدريبية الاقليمية طويلة الأجل ، فإننى أود استعراض بعض ما لدينا من خبرات وانجازات آملاً عودة مثل هذا التبادل علينا جميعاً بالنفع والفائدة .

إطار التنفيذ :

لقد عمل مجلس المراجعة اليابانى منذ عام ١٩٩١ كأمانة عامة لمنظمة الأسوساى ، كما أنه لازال يرأس لجنة التدريب الاقليمية داخلها ، ومن ثم تحملت الأمانة العامة المسئولية الادارية الكاملة عن هذا البرنامج ومنها مفاوضات التمويل مع بنك التنمية الاسيوية والتنسيق مع مبادرة تنمية الانتوساى والاجهزة الأعضاء ورفع التقارير إلى مجلس تنفيذى للأسوساى ولجنة التدريب وغير ذلك من جوانب فنية وإدارية أخرى ، تقوم الأمانة العامة بالتشاور على نحو وثيق مع رئيس منظمة الأسوساى (اندونيسيا) والمجلس التنفيذى ولجنة التدريب وبعض الأجهزة الرقابية والمختصين بالتدريب .

وتتضمن مرحلتا البرنامج (١) اجتماع التخطيط الاستراتيجى وورشة عمل تصميم وتطوير الدورات ، وورشة العمل التوجيهية للمدربين (٢) ورش العمل الاقليمية الثلاث التالية . ومن جانبها ساندت مبادرة تنمية الانتوساى طلب التمويل الأولى المقدم إلى بنك التنمية الاسيوية وتولت ادارة الجانب الفنى من المرحلة الاولى كالبرمجة والمتابعة واعداد التقارير عن أنشطة المرحلة الأولى ، كما بادرت أمانة منظمة الأسوساى فى المرحلة الثانية بتحمل تلك المسئولية مع مبادرة تنمية الأنتوساى آخذين على عاتقهم استمرار تقديم النصح والمقترحات ، كلما طلب منهما ذلك . ولقد حصلنا على مبلغ ١,٣٠٠,٠٠٠ دولار أمريكى لتمويل البرنامج من صندوق المساعدة الفنية التابع لبنك التنمية الاسيوية إلا أنه نظراً لاقتصار هذا الصندوق على المشاركين من الدول
النامية الاعضاء ببنك التنمية الاسيوية فإن ما يزيد عن ثلث الاجهزة الرقابية الاعضاء بمنظمة الاسوساى يعدون غير مستحقين لمثل هذه المساعدة .

إرساء أساس :

بدأ البرنامج التدريبى الاقليمى طويل الأجل لمنظمة الاسوساى ، كما هو متبع فى المنظمات الاقليمية الاخرى باجتماع تخطيط استراتيجى حضره كبار أعضاء المجلس التنفيذى . ولقد تم

خلال هذا الاجتماع الذى عقد عام ١٩٩٧ تأسيس ووضع الأهداف والاتجاهات الاستراتيجية الكبرى للبرنامج والتى تم عرضها على كافة

السيد جانجان رئيس الجهاز الأعلى للرقابة الفلبينى ، أثناء الترحيب به من جانب المحاضرون والمشاركون فى ورشة العمل الخاصة بمراجعة القوائم المالية للمشروعات ذات التمويل الأجنبى والتى عقدت فى مانيلا.

رؤساء الاجهزة الرقابية الاقليمية خلال اجتماع مؤتمر الاسوساى السابع الذى عقد فى شهر اكتوبر من عام ١٩٩٧ . وقد ساعد ذلك فى ضمان التفاهم الكامل ودعم والتزام كافة الأعضاء .

أما عن الخطوة التالية من المرحلة الأولى فقد تركزت على ٢٧ مشاركاً من ١٥ جهازاً رقابياً والذين أتموا بنجاح ورشتى عمل مكثفتين ليصبحوا بذلك اخصائيو تدريب معتمدين وكانت الورشة الأولى ومدتها ثمانية أسابيع قد عقدت فى بنكوك بتايلاند فى الفترة من يناير إلى مارس ١٩٩٨ تحت عنوان تصميم وتطوير الدورات ، أما الورشة الثانية ومدتها أربعة أسابيع فقد عقدت فى كوالالمبور بماليزيا فى الفترة من يونيو إلى يوليو من عام ١٩٩٨ ، وكانت لتدريب المدربين وبعدهما تم منح كافة المشاركين البالغ عددهم ٢٧ مشاركاً دبلوم مبادرة تنمية الانتوساى تخصص تدريب وذلك فى الثالث من شهر يوليو من عام ١٩٩٨ .

عقد دورات تدريبية على المستوى الاقليمى:

وبالانتقال إلى المرحلة الثانية عقدت ورشة عمل استرشادية لاظهار المقدرة على تصميم وعقد الدورة المكتسبة مؤخراً ، وقد قام ستة أخصائيو تدريب معتمدين وخريجين من ورشة عمل تصميم وتطوير الدورات وورشة تدريب المدربين وخبير موضوعات من مكتب المراجع العام الكندى بتشكيل فريق لتعزيز دورة معتمدة للمراجعة للذين سبق لهم تطويرها خلال ورشة عمل تصميم وتطوير الدورات ، وفى ذلك عقدت ورشة العمل الأولى (اعتماد القوائم المالية : توثيق وبرمجة المراجعة) فى نيودلهى ، فى الفترة من ٣٠ نوفمبر حتى ١١ ديسمبر ١٩٩٨ ، وقد كان للنجاح الشامل لورشة العمل الاسترشادية الأولى وفاعلية تصميم وتطوير الدورات أثراً فى اظهار ارتفاع المستوى المهنى لاخصائيو التدريب ، حيث تم تحصيل المنهج التعليمى للورشة وما لذلك من أثر كبير على التدريب الاقليمى ، وبناء على ذلك قام الكثير من اخصائيو التدريب بما فيهم عدد ممن لم يعملون مدربين بالورشة الأولى بعقد ورشة عمل للحاضرين من داخل أجهزتهم مستخدمين فى ذلك نفس النهج التعليمى فى المشاركة .

تم حينذاك تنقيح مواد ورشة العمل بمعرفة فريق المحاضرين استناداً إلى خبراتهم في هذا المجال بالإضافة إلى التغذية الاسترجاعية للمشاركين ، وقد قامت سكرتارية الأسوساى في مارس ١٩٩٩ بنشر هذه المواد في صورة اسطوانة مدمجة (CD) ووزعتها على كافة أعضاء الأسوساى .

وقد انتقينا ، لورشة العمل الثانية ، موضوع " مراجعة القوائم المالية للمشروعات التي تمولها جهات أجنبية " ، وذلك بناء على طلب بنك التنمية الأسيوي (ADB) ، وبينما تطالب مؤسسات دولية مقرضة مثل البنك الدولي وبنك التنمية الأسيوي ، الأجهزة العليا للرقابة للدول المقترضة بالقيام بمراجعة القوائم المالية للمشروعات التي يمولها البنك ، فإن الاتصالات بين الجهات المقرضة ومراجعي الأجهزة العليا للرقابة دائما ما تكون غير ذات فعالية ، لذلك تضمن هدف ورشة العمل هذه تعزيز فهم وإدراك مراجعي الأجهزة العليا للرقابة بشأن متطلبات المحاسبة والمراجعة وإعداد التقارير المالية والخاصة بالمؤسسات المقرضة وقت قيام تلك المؤسسات بتنقيح ومراجعة متطلباتها بغية ت ن الشفافية ومكافحة الفساد .

وكان قد تم اختيار سبعة متخصصين معتمدين للتدريب لورشة العمل هذه ، وقد التقوا بممثل بنك التنمية الأسيوي في شهر يونيو ١٩٩٩ بتايلاند لتصميم تلك الورشة ، وقد تم عقدها حينذاك في شهر نوفمبر لمدة ٩ أيام في مانيلا لعدد ٣٣ مشاركاً كان أغلبهم ممن اشتركوا في مراجعة مشروعات ممولة من جهات خارجية في الأجهزة الرقابية التابعين لها ، وكان من مميزات مكان انعقاد ورشة العمل أن مقر بنك التنمية الأسيوي هو مانيلا مما أتاح الفرصة للمشاركين وممثلي البنك لتبادل الآراء ووجهات النظر بصورة مباشرة .

ولقد انتقينا لورشة العمل الثالثة ، بعد ورشتين إقليميتين ناجحتين ، واحداً من أكثر الموضوعات شعبية وشيوعا بين أعضاء الأسوساى ألا وهو مراجعة عائد الإنفاق وتعد ورشة العمل هذه أكثرها صعوبة واستهلاكا للوقت نظراً لأنه كان يتعين علينا تصميم دورة جديدة تماما.

وكان قد تم ترشيح ستة متخصصين للتدريب لهذه الدورة يعاونهم خبير في مادة الموضوع من الجهاز الأعلى للرقابة بكندا، والذين التقوا لمدة أسبوعين في ماليزيا في سبتمبر ١٩٩٩، لتصميم ورشة العمل ، وبعد ذلك قاموا بعقد ورشة عمل استغرقت ١٠ أيام في بانكوك خلال الفترة من فبراير – مارس ٢٠٠٠ ، والتي شملت يومين عن موضوع الغش احتيال .

تلقت سكرتارية الأسوساى عدداً هائلاً من طلبات الانضمام لورشة العمل الثالثة ليس فقط من بين الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء ممن تغطيهم معونة بنك التنمية الأسيوي ، بل أيضاً من بين الأجهزة المستفيدة من هذه المعونة ، والذين يستوجب عليهم حضورها على حسابهم الخاص، ونحن نعتقد أن ذلك يعد بمثابة برهانا آخراً لإدراك الأجهزة الأعضاء وتقديرهم لجودة وملاءمة ورش العمل المتعلقة ببرنامج التدريب الإقليمي طويل الأجل ، وسيتم نشر مواد ورشتا العمل الثانية والثالثة على اسطوانات مدمجة CD-ROMs بحلول نهاية شهر إبريل عام ٢٠٠٠ .

ما هو سبب نجاح برنامج التدريب الأقليمي طويل الأجل : الدروس المستفادة من الثلاث سنوات الأولى :

إننا نعتقد أن عدداً من العوامل الهامة تؤثر في نجاح برنامج التدريب الأقليمي طويل الأجل بمنظمة الأسوساى :

المنهج القياسي :

أولا ، يتم تصميم ورش العمل وتنفيذها بصورة منطقية ومنتظمة وطبقاً لجدول زمني قياسي محدد، وكما هو موضح فيما يلي ، بإمكان فريق من المحاضرين ، مؤلف من ٦-٧

أفراد متخصصين في التدريب ، القيام بتصميم وإلقاء محاضرات في ورش العمل بأدنى حد من المعاونة من سكرتارية الأسوساى بمجرد تقرير موضوعها وأهدافها والمتدربين المستهدفين . ويتم إتباع خطة العمل التالية لكل دورة :

١- تقرر سكرتارية الأسوساى الموضوع المقرر تصميمه لورشة العمل بالتشاور مع المجلس التنفيذى (٦-١٢شهر قبل إلقاء محاضرات في ورش العمل) .

٢- تقوم السكرتارية بترشيح ستة أو سبعة متخصصين في التدريب لتشكيل فريق محاضرين بموافقة جماعية من أجهزتهم الرقابية العليا (٦-٩ شهور قبل إلقاء المحاضرات في ورشتى العمل).

٣- يقرر فريق المحاضرين الإطار الأساسي لورشة العمل من خلال إجراء مناقشات عن طريق البريد الإلكتروني .

٤- يحدد فريق المحاضرين مصادر / مراجع مواد أو موضوعات المحاضرات بالإضافة إلى خبير بموضوع المناقشة .

٥- يقوم فريق المحاضرين بالبدء في عمل استعدادات تمهيدية بمكاتبهم .

٦- يجتمع فريق المحاضرين لمدة أسبوعين للقيام بأعمال مكثفة لتصميم ورشة العمل (٣- ٤ شهور قبل إلقاء محاضرات الورشة) لإتمام تحضير المواد الخاصة بها

٧- يراجع فريق المحاضرين تفاصيل التدريبات والحالات في دولهم عن طريق التشاور فيما بينهم وبين الخبير في موضوع التدريب .

٨- يلتقى فريق المحاضرين في مكان انعقاد ورشة العمل قبل إلقاء المحاضرات بعدة أيام.

٩- يقوم فريق المحاضرين بإلقاء المحاضرات في ورشة العمل .

١٠- يقوم فريق المحاضرين بعمل مراجعة نهائية لمواد الورشة فور الانتهاء من إلقاء المحاضرين لمحاضراتهم ، آخذين في الاعتبار التغذية الاسترجاعية للمشاركين وخبراتهم.

١١- تقوم السكرتارية بنشر المواد في اسطوانة مدمجة CD-ROM وتوزيعها على الأجهزة الأعضاء لاستخدامهم المحلي .

إلتزامات حاملي الأسهم :

يعد العامل الثاني الذي يسهم في إنجاح برنامج التدريب الإقليمي طويل الأجل هو حقيقة أن حاملي الأسهم يعتبرون جزءا من العملية ويشعرون بامتلاكهم لها ، وبعد الاكتمال الناجح لدورة تصميم وتطوير ورش العمل في مارس ١٩٩٨ ، على سبيل المثال ، قام السكرتير العام للأسوساى بالكتابة لكل رئيس من الأجهزة العليا للرقابة المشاركة للسعي لتأكيد التزامهم نحو إبقاء متخصصي التدريب السبعة والعشرون والمقرر تلقيهم لدورة تصميم وتطوير ورش العمل في مراكزهم الحالية أو العليا في الأجهزة العليا للرقابة على الأقل إلى حين الانتهاء من برنامج التدريب الإقليمي طويل الأجل في عام ٢٠٠٠، وقد وافق بالتالي كافة رؤساء الأجهزة العليا للرقابة على ذلك ، وبهذا الالتزام تم ضمان إعطاء متخصصي التدريب فرص استخدام قدراتهم ومهاراتهم التي اكتسبوها حديثا في التدريب في مجال المراجعة إقليميا ومحليا . وقد زاد ذلك من تعزيز فهم واستيعاب رؤساء الأجهزة العليا للرقابة لأهداف وغايات برنامج التدريب الإقليمي طويل الأجل وقد تمت الاستجابة والتطبيق لهذا الإلتزام حتى الآن.

بالإضافة إلى ذلك نصت الدعوة لورش العمل على أن المشاركين مطالبون بنشر ما تعلموه عند عودتهم لأجهزتهم العليا للرقابة، وقد أدى نشر المواد في اسطوانة مدمجة

CD-ROM إلى معاونة المشاركين على القيام بذلك واستجابة للمتطلبات المتبعة المستقاة من المسح الإستبيانى الذى أجرته السكرتارية العامة .

معايير الاختيار والانتقاء :

يتم فى مرحلة مبكرة جداً من تصميم ورشة العمل ، اتخاذ قرار هام بشأن المشاركين المستهدفين لورشة العمل ، ويتم الموافقة على معايير محددة لهذا الاختيار ويعتبر ذلك ضروريا من أجل التصميم الشامل والنجاح الحتمى لورشة العمل ولتطبيق المهارات التى تم تعلمها فى الأجهزة العليا للرقابة بعد إنقضاء ورشة العمل وتتباين المعايير من ورشة لأخرى بناء على الموضوع الذى يتم تناوله وتغطيته .

إستخدام تكنولوجيا المعلومات :

لن يكون انجاز برنامج التدريب الإقليمى طويل الأجل ممكنا بدون استخدام أحدث تكنولوجيا للمعلومات . ونحن نعتمد بصورة مكثفة على تكنولوجيا المعلومات فى اتصالاتنا البريدية ونبحث عن مواد مرجعية من خلالها . ففى إحدى ورش العمل ، على سبيل المثال ، قام فريق التعليم / التصميم من الأجهزة العليا للرقابة فى الهند وماليزيا ونيبال وبابوا غينيا الجديدة وكوريا وباكستان وكندا بتبادل مئات من رسائل البريد الإلكتروني للتشاور فيما بين بعضهما البعض ، والوقوف على تعليقاتهم وآرائهم ، ومن أجل الوصول إلى اتفاق جماعى خلال فترة الإعداد التى تستغرق ٦ شهور ، حتى أنه منذ عدة سنوات عند بداية اقتراح مبادرة الأنتوساى للتنمية فيما يتعلق ببرنامج التدريب الإقليمي طويل الأجل ، لم يكن باستطاعتنا تخيل أن أشياء كهذه يمكن أن تحدث كقيام مراجعين يعيشون فى دول وقارات مختلفة بالاشتراك بصورة جماعية فى تصميم ووضع دورة تدريبية جديدة دون مغادرة مكاتبهم فيما عدا اجتماع مدته أسبوعان .

إننا نستخدم كذلك الاسطوانات المدمجة CD-ROM كوسيلة لتوزيع مواد ورشة العمل مثل دليل المحاضرين ومذكرات المشاركين ، وغيرهما ، على كل الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء لنشر أحدث التقنيات والمعلومات المطورة ، وقد وجد أن المواد الإلكترونية اسهل فى الإعداد وأقل تكلفة فى التوزيع وأكثر مرونة بالنسبة للإستفادة بها من جانب مستخدميها نظرا لسهولة تعديلهم لمحتوياتها تبعاً لاحتياجاتهم المحلية وتحتفظ الأسوساى بحق الطبع إلا أن الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء تتمتع بحرية استخدامها مع أو بدون إجراء تعديل لها .

تحديات تواجه الأسوساى :

قد تمثل الأسوساى أكثر المنظمات الإقليمية التابعة للإنتوساى تبايناً وتنوعاً لأعضائها من ناحية الموقع الجغرافى والثقافة واللغة وتطور المراجعة الحكومية . وبينما يعتبر هذا التباين شيئاً نافعاً ومصدر قوة للمنظمة ، إلا أنه أيضاً يؤدى إلى المشاكل التالية:

الاحتياجات التدريبية المختلفة :

تشمل عضوية الأسوساى أجهزة عليا للرقابة ترجع نشأتها لأكثر من قرن مضى ، علاوة على تلك الأجهزة التى نشأت حديثا فى أواسط التسعينيات ، وعلى ذلك تتباين وتختلف احتياجات الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بصورة شديدة .

حاجز اللغة الإنجليزية :

فى حين تعتبر الإنجليزية اللغة الرسمية الوحيدة للأسوساى ، إلا أنها تستخدم كلغة عاملة أو رسمية فى أقل من ثلث الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء وهى المتحدثة باللغة الإنجليزية والتى يكون بإمكانها استخدام المواد المطورة حديثا فى تدريبها المحلى ، فى حين تواجه العديد من الأجهزة العليا للرقابة غير المتحدثة بالإنجليزية مهمة شاقة تتعلق بالترجمة قبل وضع هذه المواد موضع الاستخدام .

محاضرون في ورشة العمل الخاصة بعمليات مراجعة عائد الإنفاق يعقدون اجتماعات مسائية يعكسون خلالها ما قاموا بعمله أثناء اليوم والتحضيرات لجلسات اليوم التالي

حجم المنظمة :

يبلغ حجم عضوية الأسوساى أخيراً ٣٥ عضواً بداية من مارس عام ٢٠٠٠ ، ويتوقع زيادتهم عن ذلك خلال عدد قليل من السنوات القادمة ، مما يشكل صعوبة فى تنظيم برنامج تدريبى للأسوساى واسع النطاق يتم فيه دعوة كافة الأجهزة الأعضاء ، نظرا لأن عدد ٣٥ عضوا يعتبر عددا هائلا بالنسبة للاشتراك فى ورشة عمل ، ويعتبر تقسيم المشاركين إلى مجموعتين أو أكثر ذوى احتياجات مشتركة بمثابة حل لذلك غير أن عمل مجموعات فرعية فى داخل أى منظمة غالبا ما يكون مهمة صعبة وحرجة .

أهلية تلقى المساعدة المالية :

على نحو ما سبق تقريره ، فإن أهلية الحصول على مساعدة مالية تقسم عضوية الأسوساى إلى أولئك الذين يعتبرون ذوى أهلية للمشاركة فى ورش عمل برنامج التدريب الإقليمي طويل الأجل دون تحمل نفقاتها وأولئك الذين يستوجب عليهم سداد تكاليف المشاركة به.

يعد كل ذلك بمثابة مشاكل عسيرة لا يتوافر لها حلاً يسيراً إلا أننى أعتقد أن المجلس التنفيذى للأسوساى بالإضافة إلى لجنة التدريب بإمكانهما إيجاد حلولا عملية لذلك.

المستقبل :

على نحو ما تقرر آنفاً ، فقد كان برنامج التدريب الإقليمي طويل الأجل التابع للأسوساى ناجحاً للغاية ، ومع ذلك يعد تواجد المجموعة الحالية المؤلفة من ٢٧ متخصصاً فى مجال التدريب تواجدا ضئيلا جداً ، بالأخذ فى الاعتبار تحرك أو تزايد هيئة العاملين والاحتياجات التدريبية الهائلة فى المنطقة ، وحتى يتسنى تأسيس بنية أساسية أكثر إستمرارية، فإننا فى حاجة إلى زيادة عدد متخصصى التدريب فى المجموعة بصورة ملموسة ، وبعد انقضاء برنامج التدريب الإقليمي طويل الأجل الحالى ، فقد تكون الأسوساى بادئ ذى بدء فى حاجة إلى تنظيم دورة أخرى من دورات تصميم وتطوير ورش العمل لمحاضرى ورش العمل بمساعدة بعض متخصصى التدريب الحاليين ، وبعدئذ يمكننا مع توافر المزيد من متخصصى التدريب الاستمرار فى تصميم وتقديم المزيد من ورش العمل الإقليمية بأسلوب المشاركة بينهم يتم فى ذات الوقت تخريج المزيد من متخصصى التدريب.

كذلك فإننا وجدنا أن عملية تصميم ورشة عمل هو عمل شديد الاستهلاك للوقت ، وكحل لذلك، فإنني أرغب فى اقتراح تبادل المواد التدريبية التى قام بصياغتها متخصصى التدريب لبرنامج التدريب الإقليمي طويل الأجل ممن ينتمون لمجموعات عمل إقليمية أخرى تابعة للإنتوساى خاصة من بين أولئك المستخدمين لنفس اللغة (الانجليزية).

وأخيرا ، أرغب فى انتهاز هذه الفرصة لتقديم الشكر لمبادرة تنمية الأنتوساى I.D.I ومكتب المراجع العام بكندا على تعاونهم ومساندتهم القوية ، كما أننى أود تقديم الشكر للأجهزة العليا للرقابة التى استضافت ورش العمل والاجتماعات السابقة على ضيافتهم ومؤازرتهم ، بالإضافة إلى تلك الأجهزة العليا للرقابة التى أتاحت متخصصى التدريب بها لفترة زمنية طويلة جدا من أجل الإعداد لورش العمل، وأخيرا وليس آخرا ، تقدم السكرتارية شكرا خاصا لمتخصصى التدريب الذين قاموا بتصميم وإلقاء المحاضرات فى ورش العمل الثلاثة السابقة على ما أبدوه من إلتزام وإخلاص وتفان مهنى .

ولمزيد من المعلومات ، برجاء الإتصال بكاتب هذا المقال من خلال السكرتارية العامة للأسوساى ، مجلس المراجعة ١-٢-٣ Kasumigaseki, Chiyoda - ku, Tokyo 100-8941, Japan, e-mail: < asosai @ ea.mban . or. J p > or by Fax (+81-3-3592-1807).

أخبار موجزة :

(بقية ص ٤)

مع تفضيل تواجد أو احتمال الاضطلاع بالمسئولية لصنع القرار بشأن الموضوعات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات ، كما أنها توفر تقييماً للموضوعات الرئيسية المتعلقة باستخدام الحاسبات الآلية فى عملية المراجعة متضمناً .

* تحديات إجراء المراجعة في بيئة مستخدمة للحاسب الآلى ، .
* المراجعة من خلال الحاسب الآلى واستخدام تقنيات المراجعة بمساعدة الحاسب الآلى (CAATs) ،
* مراجعة النظم المستخدمة للحاسب الآلى متضمنة مراجعة أساليب الرقابة لتكنولوجيا المعلومات، ومراجعة أداء نظم تكنولوجيا المعلومات ومراجعة النظم التى هى فى طور التطوير ،
* استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل الجهاز الأعلى للرقابة : تتألف الدورة من خليط من عروض المشاركين قائمة على الحاسب الآلى ، ودراسات حالة وعروض ومناقشات جماعية يجريها المشاركين بالإضافة إلى مشروع لجلسات منضبطة لتحليل البيانات المغذى بها الحاسب الآلى باستخدام مجموعة برامج مراجعة الحاسب الآلى ، كما تضمنت الدورة عروضاً بشأن الإطار الاستراتيجي للجهاز الأعلى للرقابة المضيف لتكنولوجيا المعلومات ، وعروضاً حية باستخدام وسيلة الاتصال من على بعد للحصول على المعلومات من الشبكة الداخلية للمعلومات الخاصة به لقد تم تصميم البرنامج داخلياً اعتماداً على الدورة التدريبية التى تعدها الإنتوساى للتدريب على مراجعة تكنولوجيا المعلومات والتى تقوم بصياغتها لجنة الإنتوساى لمراجعة تشغيل البيانات الإلكترونية ، وقد تم تقديمه بصورة تامة من جانب أعضاء هيئة العاملين بالجهاز الأعلى للرقابة بعمان .

<u>ولمزيد من المعلومات يرجاء الاتصال بالعنوان التالى :</u>

State Audit, P.o Box ١١٣, Muscat ٧٢٧ Postal Code Sultanate of Oman (e - mail : Sages @ omantel net. om Fax (٩٦٨) - ٧٤٠٢٦٤.

الولايات المتحدة الأمريكية

إصدار أول تقرير للمساءلة المحاسبية :

يعد تقرير المساءلة المحاسبية الأول لمكتب المراجع العام الأمريكي والذى صدر فى مارس ٢٠٠٠ عن السنة المالية ١٩٩٩ والذى يعتبر جزءاً من جهود المكتب لتعزيز أدائه وليحتفظ لنفسه بأن يكون مسئولا من الناحية المحاسبية وذلك طبقا لما ذكره المراجع والمراقب العام / دافيد ووكر ويحل هذا التقرير محل التقرير السنوى لمكتب المراجع العام وهو يتوافق مع تحرك الحكومة الاتحادية نحو حكومة تتجه نحو النتائج كما هو متضمنا فى قانون نتائج أعمال وأداء الحكومة ويتطلب هذا القانون قيام المكاتب الاتحادية بإعداد تقارير سنوية بشأن مدى كفاءة برامج المكتب فى الوفاء بالأهداف والمرامى المقررة، ويتضمن تقرير المساءلة المحاسبية لمكتب المراجع العام معلومات مالية شاملة ومجمعة وكذا معلومات عن إدارات برنامج معين والتى تنص عليها العديد من قوانين إصلاح الإدارة المالية ، كما يتضمن التقرير القوائم المالية لمكتب المراجع العام عن السنة المالية ١٩٩٩، والذى تلقى رأيا غير متحفظا من السيد/كليفتون جندرسون المراجع المستقل للمكتب ، وبدون أوجه قصور جوهرية متعلقة بالرقابة أو بقضايا الالتزام بالتشريعات والقوانين ذات الصلة ، ويرى المراقب العام السيد/ ووكر أن تقارير المساءلة تعتبر بمثابة أداة هامة لتحسين ثقة الجمهور فى الحكومة حيث قال " إن كسب ثقة الجمهور لا تتضمن فقط رفع الأداء إلى الحد الأقصى والتأكيد على المساءلة المحاسبية للحكومة بل أيضا إدراك مدى أهمية الحصول على المعلومات التى لها تأثير إما على زيادة أو تقليل ثقتهم فى الحكومة. " ويركز تقرير مكتب المراجع العام الأمريكى على أن المساءلة المحاسبية على النتائج المحققة من عمل المكتب تهدف إلى معاونة الكونجرس (الهيئة التشريعية) على القيام بمسئولياته الدستورية والإشرافية والتشريعية نيابة عن الأمريكيين حيث نص التقرير على مايلى "تتوقف المصداقية طويلة الأجل للحكومة على مقدرتها على إمداد مواطنى الأمة بالخدمات التى يستحقونها بتكلفة معقولة ". ولايزال، حتى الآن عند إشراقة فجر الألفية الجديدة ، تبدو التزامات ومسئوليات الحكومة أكثر تعقيدا عن ذى قبل ، وفى طريق النضال من أجل تحسين أداء الحكومة وجعل انفاق الدولارات العائدة من تحصيل الضرائب أكثر شفافية وامكانية للمساءلة المحاسبية من قبل الشعب وممثليه المنتخبين ، فان مكتب المراجع العام الأمريكى يقوم بمعاونة الكونجرس على جعل الحكومة جهازا أفضل عما هى عليه وعلى تحسين مصداقيتها وقد ساهم مكتب المراجع العام الأمريكى فى السنة المالية ١٩٩٩ بما يزيد على ٢٠ بليون دولار أمريكى فى تحقيق منافع مالية مباشرة ، وبما يزيد عن ٦٠٠ فعل أو إجراء ، مما أدى إلى حدوث تحسينات فى عمليات التشغيل الحكومية – بما يوازى عائد يربو على ٥٧ دولار لكل دولار واحد كان مخصصا للمكتب فى السنة المالية ١٩٩٩.

ويتم تنظيم بحث مستوى أداء ونتائج مكتب المراجع العام الأمريكى طبقا للأهداف والمرامى الموضوعة والمحددة فى الخطة الاستراتيجية ، وستتناول تقارير المساءلة المحاسبية للسنة المالية التالية قياس أداء مكتب المراجع العام من خلال مقارنتها بالأهداف المحددة فى خطة الأداء الخاصة به .

(يستكمل فى صفحة ١٥)

المسئوليات الوطنية والفرص الدولية :
أنشطة دولية لبعض الأجهزة العليا للرقابة المنتقاة

بقلم / وينفريد بيكماتز ، المدير (السابق) للمشاريع لمحكمة المراجعة بهولندا

(ملحوظة للمحرر : نظرا لأن العولمة والتعاون الدولى تتزايد أهميتهما للأجهزة العليا للرقابة بصورة مطردة ، فإن المجلة يسرها عرض هذا المقال ، موجزة نتائج دراسة أجريت فى ذات الموضوع . والقراء مدعوون للاتصال بكاتب المقال للحصول على مزيد من المعلومات التفصيلية)

مقدمة :

لقد أتيحت لى الفرصة لدراسة الإدارة والتنظيم والتمويل وتشكيل هيئة العاملين لأنشطة دولية يتم تمويلها من جهات خارجية فى بعض الأجهزة العليا للرقابة المنتقاة ، وذلك كجزء من دورة فيما بعد التخرج مدتها سنتين فى مدرسة هولندا الحكومية ، والتى قمت من خلالها بزيارة الأجهزة العليا للرقابة فى كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وكندا والنرويج والسويد بالإضافة إلى البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة والبنك الدولى ، ونظرا لأن محكمة المحاسبة بهولندا يتزايد نشاطها بصورة مستمرة خارج نطاق حدودها ، كان هدفى هو توفير وصياغة دراسة مقارنة دولية سليمة وذات صلة استراتيجية لمعاونة محكمة المحاسبة بهولندا فى وضع مشروعاتها الدولية .

اتجاهات وتطورات :

لقد قمت بتحديد وتعريف عدد من التطورات والاتجاهات المتصلة بالأنشطة الدولية للجهاز الأعلى للرقابة ، وتتمثل فيما يلى :

اتساع الاتحاد الأوروبى نحو الدول فى وسط وشرق أوروبا:

إن بعض الدول كاستونيا والمجر وبولندا وسلوفاكيا ، ورومانيا وليتوانيا ، على سبيل المثال ، شغوفة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبى ، وهناك برامج خاصة وصناديق مثل مشروعات ال Phare للاتحاد الأوروبى وال OECD's Sigma متاحة لتلك الاقتصاديات فى مرحلة تحويلها .

المطالبة بالشفافية والمساءلة المحاسبية :

يتزايد تأكيد البنك الدولى بصورة مستمرة على الشفافية وإمكانية المساءلة المحاسبية فى كافة جوانب القروض التى يقدمها للدول النامية ، ومن أجل تحقيق المساءلة المحاسبية لهذه القروض ، فان البنك الدولى فى حاجة إلى مقدرة أكبر على المراجعة فى الدول النامية ، وقد تم من خلال البرنامج الانمائى للأمم المتحدة ، تصميم البرنامج المنشأ حديثا للشفافية وإمكانية المساءلة المحاسبية بغرض تحسينهما عن طريق بناء وتأسيس الطاقة أو المقدرة الضرورية للمراجعة والمحاسبة فى الدول النامية والاقتصادات فى مرحلة تحولها.

التغيير فى طبيعة مساعدة الدول للتنمية :

على نحو ما هو متعارف عليه كان يتم إتاحة المعونة الإنمائية من خلال البرامج التدريبية أو برامج تدريب المدربين عن طريق تحسين مهاراتهم الفنية وتوفير المعدات (كالحاسبات الآلية) . ومع ذلك فإن الحكومات والدول المانحة تدرك على نحو متزايد ، أهمية المعاونة فى بناء نظام يمكن الاعتماد عليه للمراجعة والمحاسبة ويلقى هذا المنهج المتمثل فى بناء الطاقة أو القدرة المؤسساتية المستخدم من جانب مكتب المراجعة الوطنى بالسويد بالإضافة إلى جهود مماثلة أخرى مزيدا من الدعم والتأييد .

تزايد المنافسة فى داخل القطاع العام :

إن الأجهزة العليا للرقابة وغيرها من المنظمات الأخرى التى جرى العرف على عدم وجود منافسين لها فى داخل وطنها ، أصبحت تتنافس بصورة متزايدة على المستوى الدولى . وقد تتركز المنافسة الدولية داخل القطاع العام على العضوية الخارجية للمراجعين حيث يتم بالفعل قبول إجراء تلقى العطاءات .

تخفيض حجم الحكومة المركزية والمنظمات الحكومية:

كان يتعين على الحكومات المركزية ووزاراتها ومنظماتها (كالأجهزة العليا للرقابة) بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا، على مدار العشر سنوات الماضية تناول موضوع تخفيض حجمها بصورة جدية ، وفى كندا ، أصبحت التخفيضات التى تجرى فى الموازنة وهيئة العاملين بمثابة حافزا خارجيا لتصدير المعرفة للدول النامية .

تزايد أهمية الفوائد الوطنية للمشروعات الإنمائية الدولية :

يتم إعطاء مزيد من الاهتمام للفوائد الوطنية للدولة بالنسبة للمشروعات الإنمائية الدولية ، ومن ثم أصبحت أهمية الرقابة على الإنفاق على مشروعات التنمية بالخارج ، يعترف بها داخلياً بصورة أكثر اتساعا .

تحسين التنسيق فيما يتعلق بمشروعات المساعدات الدولية:

تعترف الحكومات والأجهزة العليا للرقابة على السواء بالحاجة إلى تحسين التنسيق بين مشروعاتهم الدولية ، ففى بعض الأحيان ، أدت عدة جهود تبذلها دول ومنظمات مختلفة إلى زيارة نفس الدولة النامية فى تتابع وتوال سريع. وتتقاسم الدول المانحة والدول المتلقية للمنح والمنظمات الحكومية بما فيها الأجهزة العليا للرقابة مسئولية إجراء تنسيق أفضل لتلك الجهود .

السياسات والمسئولية

فيما يلى أهم المشروعات الدولية للجهاز الأعلى للرقابة :

- عضوية المنظمات الدولية (الأنتوساى والأيروساى)،
- المراجعات الخارجية للمنظمات الدولية ،
- المشروعات الإنمائية التعاونية ،
- بالإضافة إلى ذلك ، تقوم بعض الأجهزة العليا للرقابة (مثل كندا والمملكة المتحدة و الولايات المتحدة الأمريكية) بتنظيم البرامج التدريبية لأعضاء هيئة العاملين بالأجهزة العليا للرقابة بالدول النامية ،
- وقد قمت خلال الدراسة التى أجريتها بتحديد ثلاثة موضوعات تتعلق بالعلاقة بين الأنشطة الدولية والداخلية للأجهزة العليا للرقابة ،
- إعداد تقارير للبرلمان ،
- التعامل مع تضارب المصالح والاهتمامات ،
- تحسين التعاون الدولى .

إعداد التقارير للبرلمان :

لاحظت أثناء زيارتى للأجهزة العليا للرقابة الخمسة والبنك الدولى والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة اهتماما متزايدا منصبا على الشفافية والمساءلة المحاسبية ، وينطبق الأمر كذلك على الأجهزة العليا للرقابة ، ويتعين إخطار الجهة المعينة وهو البرلمان فى حالة محكمة المراجعة فى هولندا ، بالنتائج والأمور المتعلقة بالسياسيات والتطورات الكبرى المرتبطة بالأنشطة الدولية للجهاز الأعلى للرقابة .

التعامل مع مشكلة تضارب المصالح والاهتمامات

تعترف العديد من الأجهزة العليا للرقابة التى قمت بزيارتها بالخطورة الكامنة لمشكلة تضارب المصالح والاهتمامات الناشئة عن المشروعات الدولية التى تمولها حكوماتها ، ومسئولية الجهاز الأعلى للرقابة المتعلقة بمراجعة الإدارة الممولة لتلك المشروعات ومراجعة المشروعات ذاتها فعليا ، ونظرا لضآلة المبالغ المالية الخاصة بمشروعات الأجهزة العليا للرقابة بالخارج نسبيا ، فان المخاطرة تكون صغيرة فى معظم الحالات ، وبالرغم من ذلك تتفادى بعض الأجهزة العليا للرقابة هذه المخاطرة عن طريق ضمان أن أولئك الذين يقومون بمراجعة الإدارة الخارجية أو وكالة التنمية التعاونية لا يشتركون فى مشروعات دولية .

تحسين التعاون الدولى :

تم إنجاز الكثير فى مجال تحسين التعاون الدولى بأوروبا فى السنوات السابقة .

- الأجهزة العليا للرقابة بالنرويج والسويد والدانمارك بينهما علاقة تعاون مستمرة .
- قام المكتب الوطنى للمراجعة بالمملكة المتحدة بكتابة ورقة للمناقشة لمسئولى الاتصالات الأوروبيين بشأن تطوير الأجهزة العليا للرقابة بوسط وشرق أوروبا ، وقد تم كتابة هذه الورقة بعد التدخل الهولندى فى اجتماع سابق لمسئولى الاتصالات .
- بعد اجتماع أبريل عام ١٩٩٧ ، قام السكرتير العام للأيروساى بصياغة استبيان سيمكن الأجهزة العليا للرقابة من إحصاء كافة أنواع التعاون الدولى فى أوروبا .

لا يزال هناك مزيد من الفرص العديدة لتحسين التعاون الدولى وتعتبر الدول المانحة والمتلقية للمنح كلاهما فى حاجة للعمل سويا لإرساء سياسات ومعايير إستراتيجية واضحة فيما يتعلق بالوقت والتكلفة والإيرادات والمنهج والأهداف لكافة الأنشطة الدولية ، وبدون مثل تلك الاستراتيجية ، لن تسفر الأنشطة الدولية عن قيمة مضافة سواء للمنظمة ككل أو أعضاء هيئة العاملين .

وتعتبر مجهودات التنمية التعاونية هى أكثر المجالات متعة وصعوبة فى نفس الوقت وبالنسبة لتلك المشروعات ، يعد من الضرورى التفكير فى أهدافنا ومنهجنا ، ويمكن تعلم الكثير من خبرة الأجهزة العليا للرقابة الأخرى ، فعلى سبيل المثال ، بعد عشر سنوات من خبرة التنمية التعاونية ، يقوم مكتب المراجعة الوطنى بالسويد بتطوير منهج بناء القدرة المؤسساتية والذى يؤكد على أهداف طويلة الأجل أكثر من القيام بأنشطة قصيرة الأجل ، ويعمل نموذج بناء القدرة المؤسساتية من خلال ثلاثة مراحل (التقييم ، والمشروع ، وما بعد المشروع) لتعزيز قدرة المراجعة كجزء من الإدارة الجيدة . وتعتبر الدورات التدريبية عنصرا واحدا فقط من مجهودات التنمية التعاونية وتتضمن العوامل الأخرى التى يجب الوفاء بها : الإدارة والاتجاهات المتعلقة بهيئة العاملين والثقافة الوطنية والتنظيمية والسلطة القانونية واستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة والإجراءات والهيكل التنظيمى والتزام الإدارة بمجهودات التنمية .

الهيكل التنظيمى :

كما هو مبين فى جدول رقم (١) ، فإن الأجهزة العليا للرقابة التى زرتها لديها نماذج مختلفة لتنظيم أنشطتها الدولية .

ويندرج بجدول رقم (١) هيئة العاملين المتضمنين فى السكرتارية الدولية ، وفى بعض الحالات ، الوحدة القانونية المنفصلة التى أنشئت خارج المنظمة . بالإضافة إلى ذلك ، تستخدم كافة الأجهزة العليا للرقابة التى زرتها أعضاء هيئة عاملين من المنظمة بأكملها فى المشروعات الدولية وقد قام جهازان رقابيان وهما مكتب المراجع العام الأمريكى ومكتب المراجع العام بكندا بإنشاء وحدة قانونية منفصلة خارج جهازهما للمجلة الدولية للمراجعة الحكومية ومبادرة تنمية الانتوساى على التوالى ، كما أن مكتب المراجع العام النرويجى سيقوم بإنشاء مثل هذه الوحدة عام ٢٠٠١ حين يتولى إدارة أمانة مبادرة تنمية الانتوساى وفى تلك الحالات الثلاث ، أنشئت الوحدة الخارجية بغرض ضمان فصل الواجبات الوظيفية والشفافية فى التعاملات المالية ، وهناك أجهزة رقابية أخرى ليس لديها وحدات قانونية منفصلة لأن : (١) تلك الوحدات قد أوجدت مسئوليات مختلفة . (٢) التعاملات المالية الكبرى لم تكن موضوعا للنزاع وإضافة إلى ذلك فإنه يمكن الحفاظ على الشفافية والمساءلة المحاسبية عند إدارة المشروعات الدولية داخل الجهاز الرقابى .

ويعتمد التمييز بين الأمانات العامة الدولية الكبرى والصغرى بقدر كبير على حجم المنظمة ككل وهناك بعض الأجهزة العليا للرقابة مثل المكتب الوطنى للمراجعة بالسويد يقوم بضم جهاز أعلى للرقابة صغير الحجم بصورة نسبية (٣٠٠) مع مشروعات دولية ذات حجم كبير، وأجهزة أخرى كالمكتب الوطنى للمراجعة بالمملكة المتحدة يحتوى على تاريخ طويل من الأنشطة الدولية واسعة النطاق مع قسم منفصل بصورة مباشرة تحت إدارة المراقب والمراجع العام .

جدول رقم (١) الهياكل التنظيمية للأنشطة الدولية				
الأجهزة العليا الرقابة	حجم الجهاز الأعلى للرقابة	الوحدة القانونية المنفصلة خارج مكتب المراجعة	قسم داخلي كبير للشئون الدولية	مكتب صغير للشئون الدولية
كندا	٥٠٠	أمانة مبادرة تنمية الانتوساى		
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٢٠٠	المجلة الدولية للمراجعة الحكومية		مكتب الاتصال الدولى
النرويج	٤٥٠	أمانة مبادرة تنمية الانتوساى		الأمانة الدولية فى القسم الثالث
السويد	٣٠٠			
المملكة المتحدة	٧٥٠		الأمانة الدولية	
هولندا	٣١٨		الأمانة	وحدة الشئون الدولية

ولازال آخرون ممن يقومون بالمزيد من الأنشطة الدولية كمحكمة المراجعة فى هولندا والجهاز الأعلى للرقابة فى النرويج يربطون ما بين الأنشطة الدولية المتنامية والوحدات الدولية الصغيرة نسبيا وعلى ذلك فإن النتيجة الوحيدة التى يمكن استنتاجها من هذه النقطة هى أهمية وجود علاقة منطقية وتوازن بين نطاق الأنشطة الدولية للجهاز الأعلى للرقابة وحجم أمانته الدولية . ويوضح الجدول (١) كذلك عدة نقاط عن موقف وحجم الأمانة الدولية إذ تزداد الحاجة إلى التنسيق بشكل واضح حين تصبح المشروعات الدولية جزءا طبيعيا من عمل الجهاز الأعلى للرقابة ، وإضافة إلى

مصادر التمويل :

حساب التكاليف :

إن القيام بأنشطة دولية يتم تمويلها خارجيا قد يكون له آثار مالية كبرى بالنسبة للجهاز الأعلى للرقابة ومن ثم فإن كل ما تسعى إليه غالبية الأجهزة العليا للرقابة فى الوقت الحاضر هو استردادها للنفقات الزائدة عن قدرتها المالية ، رغم سعيها أحيانا إلى استعاضتها الجزئية لتكاليف الرواتب وقيام عدد قليل منها بحساب إجمالى تكاليف تلك الأنشطة . بصورة فعلية ، وإذا ما أستمر نمو الأنشطة الدولية بسرعة على النحو الذى لاحظته داخل الأجهزة العليا للرقابة التى قمت بزيارتها فإنه سيتعين عندئذ تغيير هذا النهج ، حيث أنه لن تتمكن الأجهزة العليا للرقابة على المدى الطويل من إنفاق أجزاء متزايدة من موازناتها الداخلية على المشروعات الدولية فى الخارج . ونظرا لاحتمال انخفاض الموازنات الداخلية على مدى السنوات القليلة القادمة فإن المزيد والمزيد من الأجهزة الرقابية ستكون بحاجة إلى العمل على الصعيد العالمى على أساس الاسترداد الكامل للتكلفة .

هيئة العاملين :

تختلف أعداد هيئة العاملين بالمشروعات الدولية فى الأجهزة العليا للرقابة التى قمت بزيارتها حيث تتراوح بين أربعة أفراد إلى خمسة وثلاثين فردا يعملون طوال الوقت. ولا يتضمن هؤلاء الذين يشاركون على مستوى الجهاز . ولا توجد علاقة ارتباط وثيقة بين حجم كلا من هيئة العاملين والجهاز الرقابى . فعندما تتولى النرويج مهام سكرتارية مبادرة التنمية للانتوساي (IDI) فإن فريق العمل المكلف بالمشروعات الدولية سوف يتضاعف عددها خلال السنوات الخمس القادمة .

ذلك أنه حين يتم السماح بنمو المشروعات الدولية فإن الجهاز الأعلى للرقابة عندئذ يصبح بحاجة إلى إيجاد طاقة مماثلة للتسويق ووضع الاستراتيجيات وإنشاء شبكات المعلومات ومن ثم ليس من المهم بيان الحجم والموقف التنظيمى للأمانة الدولية فقط بل بيان مهامها كذلك ، والتى تتضمن مهام تقليدية كالتسجيل والتوثيق والإدارة وحفظ الملفات بالإضافة إلى الكثير من المهام كوضع الاستراتيجيات والتسويق والإدارة المالية وشبكة المعلومات والعلاقات العامة.

حدود وتعويض قوة العاملين بالمراجعة :

فى بداية دراستى شعرت أنه قد يكون مفيداً تطوير مجموع عدد أو نسبة هيئة العاملين فى المشروعات الدولية . ولكن سرعان ما أصبح جلياً أن ذلك سوف يفقد المرونة اللازمة لذلك . لذا اقترح أن المشروعات الدولية لا تعد جزءا عاديا من عمل الجهاز الأعلى للرقابة ولا يكفل تنفيذ المهام المحلية. وقد اكتشفت خطأ إرشاديا واحداً مفيداً وهو أن المشروعات الدولية يجب ألا تتعدى على المهام المحلية الإلزامية والمخول بها وفى الواقع فإن هذا يعنى أن المشروعات الدولية يمكن أن تنمو طالما كان لديها قيمة مضافة للمنظمة يتم تنفيذها على أساس استرداد تعويض كامل التكلفة .

جودة الإدارة ومعلوماتها :

حتى يتسنى تحقيق أفضل تعاون بين المسئوليات القومية أو المحلية والفرص الدولية فإن الخطوط الإرشادية والملاحظات التالية قد تكون مفيدة خاصة وانها تقوم على أساس تجارب الأجهزة العليا للرقابية مع الأنشطة الدولية الهامة :

- يتعين تناوب أعضاء هيئة العاملين الذين يسافرون إلى الخارج .

* إن نوعية الأشخاص الذين يبعثون إلى الخارج لهم تأثير هام على سمعة الجهاز الرقابى واتفاقياتها المستقبلية .

* يتعين تقديم موجز سابق لكل مشروع دولى ، بالإضافة إلى موجز لاحق يقدم فيما بعد لاستخلاص الدروس المستفادة .

* كما يجب إعداد تقرير مكتوب لكل مشروع دولى .

ولما كان من المحتمل فى المستقبل زيادة المشروعات الدولية مثل المراجعات الخارجية ومشروعات التعاون فى مجال التنمية ، فإنه يتعين تدريب الأعضاء المهتمين والمؤهلين للمشاركة فى العمل الدولى ، فى وقت مبكر ، على مثل تلك المجالات مثل اللغات الأجنبية ومهارات الثقافات المتبادلة .

الخلاصـــة :

وأخيراً فقد توصلت الى النتائج التالية :

١- نحو استراتيجية جديدة للتعاون فى مجال التنمية :

إن مشروعات التعاون الدولى للتنمية لن يكون لها قيمة مضافة للمنظمة إلا إذا تم وضع وتطوير مجموعة واضحة من الاستراتيجيات الخاصة بعضوية المنظمات الدولية والمراجعة الخارجية ومشروعات التعاون الخاصة بالتنمية.

٢- تحسين التعاون الدولى :

لن تحقق مشروعات التعاون الدولى الخاصة بالتنمية نجاحاً ما لم يتم تطوير التنسيق الدولى للأجهزة العليا للرقابة .

وقد يكون المنهج التدريجى (خطوة تلو الخطوة) التالى نافعًا من أوجه مختلفة لمثل تلك المشروعات :

أ - من جهة المعلومات :

يتعين على الأجهزة العليا الرقابة إطلاع بعضهم البعض وحكوماتهم والمنظمات الدولية على مشروعاتهم الدولية وذلك عن طريق الصفحات الخاصة بهم على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

ب - من جهة الاتصالات :

إن تطوير التعاون الدولى يتعين تضمينه كموضوع فى جدول أعمال اجتماعات القائمين بالاتصالات بالاتحاد الأوروبى . بالإضافة إلى ذلك فإن الانتوساى يمكنه أن يفى بالحاجة إلى تطوير التنسيق فى مؤتمرات مشروعات التعاون الدولى الخاصة بالتنمية .

كما يمكن استخدام صفحات الانترنت الخاصة بالأجهزة العليا للرقابة لتبادل نتائج تلك المشروعات والمناهج الناجحة .

ج - من جهة التنسيق :

يمكن تشكيل مجموعة عمل للأنتوساى من أجل تقديم مقترحات لتوفير أفضل تنسيق ، ومن أجل تجنب الإجراءات البيروقراطية الجديدة فإنه من الجدير بالاهتمام استخدام البنية الأساسية لسكرتارية مبادرة التنمية للأنتوساى وذلك حتى يتسنى تحسين وتطوير التنسيق الدولى .

د - من جهة الرقابة الدولية على الجودة :

من الأهمية بمكان ضمان أن التنسيق الدولى لا يؤدى إلى تدهور تدريجى فى جودة الجهود الفردية ، وربما يمكن أيضاً استخدام هيكل مبادرة التنمية للأنتوساى لأداء هذا الدور .

إن النموذج الذى تم تقديمه آنفاً يمكن تطبيقه على الأجهزة العليا للرقابة لكل من البلدان المانحة والمعانة .

٣- **مستقبل الأجهزة العليا للرقابة :**

إن المنافسة المتزايدة فى القطاع العام قد تحفز الأجهزة العليا للرقابة للعمل بشكل يشبه الى حد كبير العمل فى القطاع الخاص . على سبيل المثال تقوم الأجهزة الرقابية بتطوير سياسة واستراتيجية ومناهج التسويق العام .

ولمزيد من المعلومات نرجو الاتصال بالمسئول فى :

وزارة العدل على العنوان التالى :

Ministry of Justice drs.W.P.M. Beekmans MPA.L 602 P.O.Box 2031, 2500 EH, The Hague, Netherlands.

بريد الكترونى :< wbeekman @ bestdep . minjusnl >E-mail

لمحة عن المراجعة :
مكتب المراجع العام فى المكسيك .

إعداد : جيمس رونالدو ساداييسكاس ، مدير المراجعة فى الوحدات الحكومية :

المكسيك بلاد واسعة ومتنوعة تتمتع بمناظر خلابة وشواطىء استوائية وغابات ممطرة وجبال مغطاة بالثلوج وأراض وغابات معتدلة الخصوبة ومساحات شاسعة من الصحراء . (ويحدها) من الشمال الولايات المتحدة الأمريكية ، كما يحدها فى الجنوب جواتيمالا والبرازيل .

وقد قامت حملة عسكرية أسبانية فى عام ١٥١٩ بغزو المكسيك وإقامة مستعمرة بها باسم أسبانيا الجديدة ، والتى ظلت خاضعة لحكم أسبانيا لمدة ٣٠٠ عاما تالية . وخلال فترة الاحتلال أنشأ ملك أسبانيا محكمة المراجعة فى المكسيك، وبيرو وكولومبيا ، وكانت محكمة المراجعة مسئولة عن تلقى وفحص حسابات مصلحة الضرائب وحسابات بعض الموظفين لدى التاج الأسبانى .

وحصلت المكسيك على استقلالها فى عام ١٨١٠ ، وتم إنشاء مكتب المراجع العام بمقتضى قرار دستورى فى عام ١٨١٤ . ومن خلال سلسلة الإصلاحات والتطورات والتحولات أصبحت تمثل الجهاز الأعلى للرقابة فى المكسيك . ويقوم المكتب بمراجعة وتقييم الإدارة المالية الحكومية بمقتضى الدستور والقوانين ولوائح الولايات المتحدة المكسيكية .

الحكومة :

وبمقتضى دستور الولايات المتحدة المكسيكية ، تنقسم الحكومة الاتحادية إلى ثلاث فروع : السلطة التنفيذية (الرئيس وهو رئيس الدولة ورئيس الحكومة) السلطة التشريعية (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) والسلطة القضائية (محكمة العدل العليا).

السلطة القانونية للجهاز الأعلى للرقابة واستقلاله :

تخول السلطة الدستورية فى المكسيك مجلس النواب القيام بمراجعة الحساب العام السنوى للحكومة المكسيكية ، وكذلك تقييم تقرير الايرادات والنفقات لوزارة المالية بالإضافة إلى تقرير ما إذا كانت أهداف الحكومة الاتحادية المحددة فى الميزانية قد تم تحقيقها وفقا للخطة .

ويساعد مكتب المراجع العام بمجلس النواب (وبصفة خاصة فى مهامة الإشرافية) فى مراجعة الحساب العام . ويعين مجلس النواب المراجع العام رئيسا للجهاز الأعلى للرقابة لفترة ثمان سنوات . ويمكن إقالة رئيس أو رئيسة الجهاز الأعلى للرقابة من منصبه فى حالة الخطأ الفادح ، وذلك كما هو منصوص عليه فى القانون (على سبيل المثال إذا ما ثبت إدانة الرئيس أو الرئيسة فى عمل يخالف الأمانة ، أو لعدم قدرته على تولى مهام منصبه بسبب إعاقة ذهنية أو جسدية . ويقوم مجلس النواب بعزل المراجع العام فقط إذا ما ثبت الاتهام .

ويخطط مكتب المراجع العام مراجعته بشكل مستقل . ويخول لمكتب المراجع العام سلطة الحصول على جميع الوثائق والمستندات اللازمة لتنفيذ مراجعاته . كما أن موضوعية برامج مكتب المراجع العام ونتائج المراجعة والتوصيات يتم اقرارها والموافقة عليها على نحو واسع .

تنظيم الجهاز الأعلى للرقابة :

يعاون المراجع العام نائب المراجع العام ويتولى هو (أو هى) مسئولياته بمعاونة أحد عشر مديراً عاما . ويشرف نائب المراجع العام على عمل أربعة من مديرى العموم المسئولون عن أنواع مختلفة من المراجعات (الدخل والنفقات الاتحادية والوحدات الحكومية والأعمال العامة) .

ويتولى المراجع العام المسئولية كاملة عن البرامج والإدارة والنظم والتنظيم والموضوعات القانونية والأصول القومية والمشروعات والمراجعة الداخلية والعاملين من المراجعين . وقد بلغ حاليا عدد الموظفين (٨١٠ - ١٢٠٠) مراجع و ٤٠٠ موظف إدارى .

ويعين المراجعين من تخصصات معرفية متعددة بما فى ذلك المحاسبة العامة والاقتصاد والهندسة المدنية والإدارة والقانون . وقد يحتاج المراجع العام أيضا إلى الاستعانة بخبراء خارجيين لمراجعات معنية .

اختصاصات الجهاز الرقابى (مهام الجهاز الرقابى) :

ويراجع مكتب المراجع العام حسابات الايرادات والنفقات الاتحادية التى تعتمد على معايير قانونية ومعايير للإداء . ويقوم المكتب بتقييم العمليات والتقارير المالية الحكومية باستخدام المعايير القانونية وذلك وفقا للقوانين واللوائح السارية . ويقرر المكتب - باستخدام معيار الأداء - ما إذا كان قد تم تحقيق الأهداف والمرامى التى خططتها الحكومة بشكل يتوافر فيها كل من عناصر الاقتصاد والكفاءة والفعالية .

ويتولى مكتب المراجع العام نمطين مختلفين من المراجعة .

- المراجعات المالية لحسابات الايرادات والنفقات الاتحادية والوحدات الحكومية.
- مراجعات الأداء للأعمال العامة ، والتحليلات الاقتصادية وتقييم البرامج ، ومدى تطبيق الإلتزام بالقوانين واللوائح ، وتقييم النظم الإدارية ، ومراجعات خاصة .

وقد بدأ مكتب المراجع العام فى التخطيط لمراجعات متكاملة جديدة والتى تدمج كلاً من المراجعات التى تتعلق بالنواحى المالية والأداء .

إعداد التقارير :

ويقضى القانون بأن يقدم مكتب المراجع العام تقريرين سنويين رئيسيين الى مجلس النواب : تقرير عن التقدم المالى ، وتقرير نهائى عن النتائج التى توصل إليها فى عملية المراجعة ، والتوصيات التى أوصت بها .

ويقيم تقرير التقدم المالى التطور السنوى للحساب العام الذى يتضمن حسابات الحكومة والوحدات الحكومية . ويغطى هذا التقرير النقاط التالية للسنة السابقة:

* رأى شامل عن القوائم المالية الحكومية .
* ما إذا كان الحساب العام قد تم تقديمه وفقا لمعايير المحاسبة الحكومية.
* التعليق على نتائج الإدارة المالية .
* ما إذا كانت الوحدات الحكومية قد إلتزمت بالقوانين و النظم السارية .
* ما إذا كانت الأهداف والمرامى قد تم تحقيقها ، وما إذا كان قد تم تنفيذ البرامج الرئيسية والفرعية كما خطط لها .
* التعليق على التحويلات الحكومية ، والاعانات ،ومبالغ نفقات التشغيل والنفقات الرأسمالية وأية نفقات أخرى .
* تحليل انحرافات الميزانية .
* توصيات بأعمال التصحيح المترتبة على المراجعة .

ويسلم تقرير الحساب العام السنوى الى مجلس النواب فى الأيام العشر الأولى من شهر يونية كل عام . كما تسلم لجنة الإشراف تقرير التطور السنوى إلى مجلس النواب فى موعد أقصاه ١٠ نوفمبر التالى .

ويكمل التقرير النهائى السنوى عن ملاحظات نتائج وتوصيات المراجعة تقرير التطور السنوى ويقدم أدلة وشواهد يتم جمعها لتحديد ما إذا كانت الوحدات تطبق وتلتزم بالقوانين والنظم السارية ، وينص هذا التقرير النهائى السنوى بصفة خاصة على مايلى :

* ما إذا كانت تلك النفقات قد تمت وفقا لتوصيفات البرامج الرئيسية والبرامج الفرعية .
* ما إذا كانت النفقات الرأسمالية واستخدام المبالغ النقدية قد تم وفقا للقوانين والنظم السارية .
* مدى عدم النظامية (عدم الإدراج المقصود فى القوائم أو حذف بعض المبالغ أو عدم الإفصاح) فى إعداد القوائم المالية والمساءلة القانونية .
* توصيات خاصة بأعمال التصحيح .

ويوضح التقرير النهائى عدد المراجعات التى تم اجراءها فى الوزارات والوحدات الحكومية خلال العام .

كما أنه يوضح مدى كفاءة ومؤهلات فريق المراجعين (على سبيل المثال أنهم لديهم الكفاية الفنية بشكل اجمالى للمهام المطلوبة منهم ، وأنهم يتمتعون باستقلالية بالنسبة لاتجاهاتهم وعند مثولهم أمام القضاء) . وأن تلك المعايير السارية قد تم اتباعها فى التخطيط واجراء المراجعات ، وأن تلك المراجعات تخضع للقوانين والنظم السارية وفى النهاية يوضح التقرير أن: (١) تقارير المراجعة تم مناقشاتها مع المراجعين الذين وافقوا على النتائج. (٢) أن تقرير المراجعة تم إعداده بشكل رسمى وفقا للقانون .

ويسلم التقرير النهائى إلى مجلس النواب من خلال لجنة الاشراف التابعة له خلال الأيام العشر الأولى من سبتمبر فى العام المالى التالى :

متابعة تقارير المراجعة :

يقوم مكتب المراجع العام بإتخاذ الإجراءات اللازمة عند الكشف عن الأعمال المخالفة للقواعد والأصول والنظم السارية والأعمال غير القانونية والإجراءات اللازمة والأعمال الأخرى التى تتضمن عدم الإلتزام بالقانون وذلك من خلال المراجعات المختلفة . عند الكشف عن الأعمال المخالفة للقواعد والأصول والأعمال الأخرى من عدم الالتزام بالقوانين ،

- يتم تضمين وثيقة ملاحظات المراجعة بعض التوصيات فى هذا الصدد ، كما يجب إجراء التصحيح اللازم لتلك الملاحظات ، ويمكن أن تتعلق تلك التوصيات بمجالات مثل البرامج ، النظم والتمويل ، الخطط والأعمال العامة والقوانين واللوائح أو تنفيذ الأعمال العامة .
- وكنتيجة لتحديد الأعمال المخالفة للقواعد والأصول فإن بعض المبالغ قد تحتاج إلى ارجاعها إلى الخزانة الاتحادية . وإذا لم يتم هذا الاجراء فإنه يتم إعداد وثيقة لتحديد المسئولية وترسل لوزارة المالية بصفتها مسئولة عن تحصيل تلك المبالغ النقدية وفقا للقانون المالى الاتحادى .
- وعند الكشف عن أعمال غير قانونية يتم تقديم تقرير إلى النائب العام بهذا الشأن ، وذلك وفقا للقانون الجنائى ، ويكون النائب العام مسئولا عن رفع الاتهام فى الحالات التى يثبت فيها أعمال غير قانونية .

التنمية التنظيمية والمهنية :

فى الأعوام الحالية ، قام مكتب المراجع العام بتصميم منهج لتقييم الادارة الحكومية وذلك من أجل تقييم أثر الادارة الاتحادية على المجتمع ، وتعد المراجعة المتكاملة سابقة الذكر أكثر الوسائل أهمية لتطوير هذا المنهج .

وقد ساهم مكتب المراجع العام فى مثل تلك المنظمات القومية والدولية مثل الانتوساى (المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة) والأولاسيف (منظمة الأجهزة العليا للرقابة فى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبى) والأسوفيس (الاتحاد القومى للأجهزة العليا للرقابة والرقابة الحكومية) . وقد ساعدت مساهمات المكتب فى جهوده الرامية لتحسين الأداء والنتائج الحكومية فمنذ عام ١٩٩١ ترأس مكتب المراجع العام فى المكسيك للجنة الدين العام فى الأنتوساى .

وفى الختام فقد قام مكتب المراجع العام باعداد برنامج تدريبى للتنمية المهنية وذلك للعاملين به . ويمكن هذا البرنامج العاملين من زيادة معلوماتهم فى مجالات المحاسبة الحكومية والمراجعة والرقابة الداخلية .

وقد وفر هذا البرنامج التدريبى للمكتب امكانية القيام بتنفيذ الأعمال المنوطة به بشكل أكثر فعالية وكفاءة .

وفى ٣٠ يوليو ١٩٩٩، وبمقتضى تعديلات دستورية منح الكونجرس العام فى المكسيك المزيد من الاختصاصات للجهاز الأعلى للرقابة فى المكسيك ، كما أعطى له عدة أدوار فى مجال مراجعة الحساب العام ووفو له الاستقلال الفنى والإدارى والتنظيمى ، كما خوله سلطة العمل مباشرة وبشكل قانونى ، وذلك فيما يتعلق بالأعمال المتماثلة المخالفة للقواعد والأصول والمشاركة فى العمليات المعيارية للقواعد والنظم الحكومية .

ووفقاً لتلك التعديلات فقد تم إحالة قانون المراجعة العليا للاتحاد الفيدرالى إلى الكونجرس العام فى المكسيك .

الخلاصة : الخاتمة

ووفقاً للدستور المكسيكى ، فإن مجلس النواب يحتاج إلى معرفة ما إذا كانت (١) الأموال الحكومية قد تم التصرف فيها بشكل ملائم ووفقاً للقوانين واللوائح .

(٢) وأن البرامج قد تم تنفيذها ، وأن الخدمات قد تم توافيرها بشكل اقتصادى كفؤ

ولمساعدة مجلس النواب فى تلبية ذلك المطلب فإن مكتب المراجع العام مسئول عن تقييم مدى الأمانة والاستقامة فى انجاز وأداء وإدارة الأنشطة الحكومية.

وللحصول على مزيد من المعلومات نرجو الاتصال بمكتب المراجع العام على العنوان التالى :

Au. Coyo acan ١٥٠١, col . del valle,
Deleg Benito Juarez, C.P. ٠٣١٠٠, Mexico
D.f telephone:(٠١١٥٢٥) ٥٥-٢٤-١٢-٦٥
e.mail : < cmh secrpart @ compuserve >

أنباء موجزة

(تكملة ص : ٨)

وتتوافر تقارير المساءلة المحاسبية لعام ١٩٩٩ على موقع مكتب المراجع العام الأمريكى بالشبكة الدولية للمعلومات www.gao.gov.

دراسة المجتمع العالمى للتحديات المشتركة :

فى شهر يناير شارك رؤساء أثنى عشر جهازاً رقابياً فى اجتماع استغرق يومين فى واشنطن واستضافه المراقب العام السيد/ والكر لمناقشة الموضوعات والتحديات المشتركة ولتبادل وتعلم الخبرات بين بعضهم البعض وقد حضر المؤتمر وفود رسمية من أستراليا وكندا وألمانيا والهند واليابان والمكسيك وهولندا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا والسويد والمملكة المتحدة .

هذا وقد تم تنظيم هذا الاجتماع غير الرسمى فى صورة سلسلة من مناقشات المائدة المستديرة التى أديرت بمساهمة المراجعين العموميين وقد اجتمعت المجموعة أيضا مع السيناتور الأمريكى/ فرد لمبسون رئيس لجنة مجلس الشيوخ الخاصة بالشئون الحكومية وذلك لمناقشة موضوعات الإشراف الحكومى كما قابلت المجموعة مسئولى البنك الدولى .

وقد لاحظ المشاركون أن التحديات التى تواجه حكوماتهم وثيقة الصلة للتحديات الداخلية التى تواجهها مكاتب المراجعة .

وقد ناقش المجتمعون بعض الموضوعات مثل النفقات الحكومية ، والعولمة ، ونوعية الحياة ، والأداء والمساءلة المحاسبية للحكومة وقد أكد المشاركون أن المراجعين فى حاجة إلى توفير معلومات مستقلة وموضوعية تعتمد على الحقائق دون تأييد موقف أحد السياسات على الأخرى . كما اتفقوا أيضا على أن اختفاء الحدود الفواصل والدور المتزايد للمنظمات فوق القومية يتيح الفرص أمام مكاتب المراجعة للعمل بشكل متعاون ومتناسق .

وقد توصلت المجموعة إلى قرار مؤداة : أنه لمواجهة تحديات برامج التقييم وسط بيئية منزايدة التعقيد ، فإن الأجهزة الرقابية فى حاجة إلى كسر العزلة وتطوير أدوات قياس النتائج ، وتحقيق الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات ، ودراسة الموضوعات وهو ما يتمثل فى الحصول على المعلومات ورأس المال البشرى ، وطرق توصيل رسائل تلك الأجهزة الرقابية بشكل فعال .

وللحصول على مزيد من المعلومات نرجو الاتصال بمكتب الاتصال الدولى :

US General Accounting Office, room٧٨٠٦,
Washington DC.٢٠٥٤٨ USA
Tel: (٢٠٢-٥١٢-٤٧٠٧);
Fax: (٢٠٢-٥١٢-٤٠٢١)
e-mail:oil@goa.gov.

تقارير منشورة :

من المعترف به على نطاق واسع أن مقاومة الفساد وتعزيز الأمانة والاستقامة العامة يعدا أمرين فى غاية الحساسية والأهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية المستدامة ، وقد قامت خدمات الإدارة العامة التابعة لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادى(OECD) برعاية اثنين من الأنشطة التى قد تحوز اهتمام قارئ المجلة .

الفساد فى القطاع العام : تم نشر مسح دولى عن الإجراءات الوقائية حديثا ، حيث يقوم بمسح الإجراءات التى تستخدمها حاليا الخمس عشرة دولة الأعضاء فى منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى (OECD) من أجل حماية مؤسساتها المحلية العامة من الفساد . وفى خلال شهر سبتمبر وأكتوبر ١٩٩٩، قام بنك التنمية الأسيوى و منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى (OECD) بتنظيم ورشة عمل لمكافحة الفساد فى اقتصاديات آسيا ومنطقة المحيط الهادى (الباسفيك) من أجل زيادة الادارك والوعى بخطورة مشاكل الفساد وذلك حتى يتسنى إيجاد استراتيجيات فعالة لمكافحة الفساد .

ولمزيد من المعلومات عن المنشور أو ورشة العمل نرجو الاتصال :

PUMA/ OCED٢,rue Andre-Pascal١٧٥٧٧٥
Paris Ceadex١٦,France
(Fax:+٣٣-١-٤٥-٢٤.٨٧.٩٦;e-mailPum.Contact@oced.org)
Puma'sWebsite
www.oecd.org/Puma/gvrnance/ethics

الفساد والتغيير :

هو مطبوع مكسيكى منشور يقوم بتحليل مشكلة الفساد من ثلاثة أوجه مختلفة . حيث يركز الوجه الأول علي وضع إطار نظرى لمفهوم الفساد . ويقوم الوجه الثانى بتقييم العناصر المختلفة التى تتضمنها مشكلة الفساد .

وفي النهاية يصف المنشور ويحلل الإصلاحات الحديثة التى اتخذتها الحكومة المكسيكية لمكافحة الفساد علي جميع مستويات الإدارة .وهذا المنشور متوفر باللغة الأسبانية .

ويمكن الحصول عليه من سكرتارية الجهاز الرقابى (SECODAM)١٧٣٥ CPO.١٠٢٠
MEXICO,D.F

هذا وقد قام " الاتحاد الدولى للإدارة المالية الحكومية " بنشر فعاليات مؤتمر الإدارة المالية الدولى السنوى الرابع عشر وقد كان موضوع المؤتمر الذى عقد فى واشنطن العاصمة فى سبتمبر ١٩٩٩ (فكرا عالميا وأعمل محليا) ، وقد تضمنت الفعاليات النقاط الرئيسية التى قدمها السيد/ ديفيد واكر المراقب العام للولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك كل ما قدمه كل من السيد/ حـ . ب حالوجونداً المراجع العام في مالوى والسيد/ جاك جازرسكي نائب رئيس المجلس الأعلى للرقابة فى بولندا ، والسيد/ كاتشيم والسيد/ كارموكف رئيس مجلس المحاسبة للاتحاد الروسى ، والسيد/ فيليبو فاجنوني المندوب الخاص للمراقب العام فى فينزويلا والسيد/ ايريك هاريد المراقب والمراجع العام فى زيمبابوى . بالاضافة إلى ذلك فقد وفرت الفعاليات ملخصات للجلسات التى تتناول بالمناقشة القضايا فى أفريقيا وأمريكا الشمالية وروسيا وأوروبا وأمريكا الجنوبية .

للحصول علي نسخ – المؤتمر بالإنجليزية فقط – نرجو الاتصال بالاتحاد الدولى للإدارات المالية ICGFM صندوق بريد:

P.O ٨٦٦٥.Silver Spring MD ٢٠٩٠٧,USA
الولايات المتحدة الأمريكية
Tel: ++(٣٠١) ٦٨١-٣٨٣٦,
Fax: (٣٠١) ٦٨١-٨٦٢٠
أو على موقع الإنترنت :
www.financenet.gov/icgfm .htm.

قياس أداء الخدمات العامة :

وهى دراسة مقارنة تهدف إلى استكشاف أداء الإدارة فى قطاع الخدمات العامة فى أربعة دول وهى :كندا وفنلندا والسويد وهولندا .

وقد تم دراسة الجوانب المتعددة لنظم قياس الأداء بما فى ذلك خلفية مرجعيه عن إنشائها واختيار المؤشرات المستخدمة ، والمراجعة والجودة واستخدام معلومات الأداء . والمنشور الخاص بذلك متاح باللغة الفرنسية من Services federaux des affaires scientifiques,techniques et culturelles (sstc) Rue de la science & B-١٠٠٠ Brussels , Belgium .

تليفون : +٣٢-٢-٢٣٨.٣٤.٨٨

كما أصدر صندوق النقد الدولى (IMF) كتيب آخر فى سلسلته الخاصة بالموضوعات الاقتصادية والتى تهدف إلى إتاحتها للقراء فى محيط واسع هذا وقد أعد بعض تلك الأبحاث الاقتصادية هيئة العاملين فى صندوق النقد الدولى (IMF) .

وهناك مطبوع جديد كتبه أوليه هافريلشين ودونال ماكتيجين تحت عنوان : الخصخصة فى البلدان التى تحولت إلى اقتصاد السوق : دروس مستفادة من العقد الأول ويوفر هذا الكتيب مناقشة الإنجازات التى تم تحقيقها والموضوعات الهامة التى ظهرت وملاحظات عن التحديات المتبقية التى مازالت تواجهها .

كما تم كتابة ورقة عمل بعنوان " تطوير الحكومة ومحاربة الفساد " فى بلدان البلطيق وCIS ودور صندوق النقد الدولى .

وكتبها توماس دولف وأمين جورجين . ودراسة عن العلاقة بين الحكومة والفساد ، والتكلفة الاقتصادية الباهظة للفساد . وتوضح الورقة أن الحكومة الفقيرة لها ثلاثة أبعاد اقتصاديا:

١) الإفراط فى التدخل والتوجيه الحكومى .
٢) قصور الشفافية والمساءلة المحاسبية وسوء الإدارة الحكومية .
٣) الحاجة إلى مناخ تنافسي بالاستقرار ومبنى على قواعد تنظيمية ثابتة من أجل إثراء نشاط السوق . وكلا المنشورين متوفرين من إدارة خدمات النشر فى صندوق النقد الدولى IMF,Puplication Service Box X٢٠٠٠,IMF Washington,Dc٢٠٤٣١ U.S.A .Tel +١(٢٠٢)٦٢٣-٧٤٣٠
Fax ++(٢٠٢)٦٢٣-٧٢٠١; e-mail: Puplications@imf.org

وهناك أحد المطبوعات صادرة عن مكتب المراجع العام الأمريكى (GAO) والذى قد يحوز اهتمام قراءة المجلة . فقد أصدر مكتب المراجع العام الأمريكى فى أغسطس عام ١٩٩٩ دليل تنفيذى إرساء مدلول دقيق من خلال التصنيفات العالمية للإدارة المالية (GAO/AIMD-٩٩-٤٥) .

ويوضح هذا الدليل ممارسات الإدارة المالية فى تسع منظمات عامة وخاصة ويحدد عوامل نجاح ممارساتهم ونتائجها .

ويقدم مجموعة من دراسات الحالة ، ويصف الممارسات الهامة اللازمة لإنشاء والحفاظ على سلامة العمليات المالية.

وهذه الدراسة متوافرة من خلال مكتب المراجع العام الأمريكى .

مكتب الاتصال الدولى :

U.S . General Accounting Office,Office of InternationalLiaison-Room ٧٨٠٦
٤٤١G street,NW,Washington,Dc ٢٠٥٤٨
الولايات المتحدة الأمريكية – واشنطن
Fax: ١١٢٠٢-٥١٢-٤٠٢١,www.goa.gov .
E.mail oil @ gao.gov.

داخل الأنتوساى :

الأنكوساى السابع عشر – سيول ٢٠٠١

شعار مؤتمر الانتوساى السابع عشر :

يوضح مطبوع شعار مؤتمر الأنتوساى السابع عشر تصور رمزى لمؤتمر الأنتوساى وكوريا الدولة المضيفة ، عن طريق الجمع بين مختصر الأنكوساى بأسلوب كتابة خاص ونيمادون وتعنى البوابة الجنوبية لسول وهى رمز كوريا .

ووفقا للتقاليد المتبعة فى المؤتمرات السابقة فإن الشعار يتضمن أيضا رمز (الأنكوساى السابع عشر ٢٠٠١)

- وإن النيمادون ، والتى صممت كثروة قومية كورية ترمز دوما ليس فقط إلى كوريا ولكن أيضا إلى سول العاصمة ويقع النيمادون فى وسط الشعار وذلك لتوصيل رسالة مؤداها أن الدولة المضيفة للاجتماع السابع عشر للأنتوساى ترحب بكل مشارك فيه وذلك بفتح بوابة كوريا على مصراعيها.
- ويحمل القوس فوق النيمادون تصورا عن أن العلاقة المبنية أعضاء الأجهزة العليا للرقابة يحتلون أماكنهم فى شكل دائرة . وهو ما يرمز إلى العلاقة المبنية على المساواة والتعاون بين أعضاء الأجهزة العليا للرقابة التى تسهل عملية تبادل المعلومات . كما أن التداخل اللونى التدريجى فى القوس فيعبر عن حركة سطوع الشمس على قرن جديد وفى نفس الوقت يرمز إلى أول اجتماع للأنكوساى فى الألفية الجديدة

وعموماً فإن شعار المؤتمر قد صمم من أجل إظهار أهمية ومعنى الاجتماع بطرقة متوازنة ومرئية أنيقة.

تحديث الاجتماع :

وقد اتخذ مجلس المراجعة والفحص فى كوريا(BAZ) أكثر من خطوة تجاه التخطيط للاجتماع السابع عشر للأنكوساى حتى يعقد فى سول فى أكتوبر ٢٠٠١ . وقد أرسلت سكرتارية الاجتماع فى شهر مارس الأوراق الرئيسية للموضوع الأول والموضوعات الفرعية الثانى أ ، والثانى ب إلى جميع أعضاء الأنتوساى مرفقاً بها دعوة لكتابة أوراق قطرية . وكانت موضوعات الموضوعين الرئيسيين الأول والثانى هما : " مراجعة الأجهزة العليا الرقابية للمؤسسات الدولية وفوق القومية".

" ومساهمة الأجهزة الرقابية فى الإصلاحات الإدارية والحكومية ويحتوى الموضوع التالى على موضوعين فرعيين هما :

الموضوع الثانى : أ : دور الأجهزة الرقابية فى تخطيط وتنفيذ الإصلاحات الإدارية والحكومية .

الموضوع الثانى :ب : دور الأجهزة الرقابية فى مراجعة الإصلاحات الإدارية والحكومية .

- ويتعين إرسال الأوراق القطرية إلى سكرتارية الأنكوساى السابع عشر فى موعد أقصاه أغسطس ٢٠٠٠ وستكون الأوراق التى تم تجميعها أساس المناقشات فى الأنكوساى السابع عشر .

وكما أن مجلس المراجعة والفحص سيقوم باستضافة الاجتماع السابع عشر ، فإنه سيقوم أيضا باستضافة الاجتماع السابع والأربعين للمجلس التنفيذى والمزمع عقده فى الفترة من ٢٣ مايو – ٢٥ مايو ٢٠٠٠ .

هذا وقد تم إرسال الدعوات لأعضاء المجلس التنفيذى والمراقبين . وسيتم قبول نماذج التسجيل وحجز الفنادق من خلال الشبكة الدولية للمعلومات (شبكة الإنترنت) وأيضاً عن طريق البريد أو الفاكس .

وقد أنشئت السكرتارية صفحة خاصة على الشبكة الدولية للمعلومات وذلك لاجتماع الأنكوساى عنوانها : (http://www.koreasai.go.kr)

وهو الأول من نوعه الذى سيعمل كمنتدى يتيح فرصة تبادل ومشاركة الخبرات والمعلومات بين أعضاء الأنتوساى .

ولمزيد من المعلومات عن اجتماع عام ٢٠٠١ نرجو الاتصال بسكرتارية اجتماع الأنكوساى السابع عشر على العنوان التالى :

The XVII INCOSAI Secretariat,Board of Audit and Inspection ,
٢٥-٢٣ Sam Chung - dong,chongro-ku,Seoul ١١٠-٧٠٦,Korea
(tel: ٨٢-٢-٧٢١٩-٢٩٠ ; fax:tt٨٢-٢-٧٢١٩-٢٩٧,٢٧٦;
(Koreasai @ Koreasai.go.kr)

جوريان شين المدير المالى ورئيس السكرتارية الدولية لمكتب المراجعة القومى فى السويد ، يتحدث عن أعمال لجنة معايير المراجعة للأنتوساى وذلك فى المؤتمر السنوى الدولى الرابع والعشرين والخاص " بالتطورات الجديدة فى الإدارة المالية والحكومية " .

وعقد المؤتمر تحت رعاية مشتركة بين الاتحاد الدولى للإدارة المالية الحكومية ومدرسة المحاسبة فى جامعة فلوريدا الدولية والبنك الدولى والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مجمعين بذلك رؤساء منظمات المحاسبة الحكومية فى أكثر من خمسين دولية وفى هذا العام حضر خمسة عشر جهازاً أعلى للرقابة.

الاجتماع الذى عقد فى مارس ٢٧-٣١ فى ميامى .

عناوين البريد الإلكترونى للأجهزة العليا للرقابة

تدعيما لإستراتيجية الاتصالات الخاصة بمنظمة الأنتوساى سيتم من خلال كل إصدار من إصدارات المجلة نشر عناوين البريد الإكترونى للأجهزة العليـــا للرقابـــة علـــى الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)، وبرامج منظمة الأنتوساى والمنظمات المهنية وثيقة الصلة .
كما سيتم أيضا إدراج قائمة بعناوين الصفحة المخصصة للإطلاع على الشبكة العالمية واسعة الانتشار (World Wide Web (www .
وسوف يطلب من الأجهزة العليا للرقابة إبلاغ هيئة تحرير المجلة بتلك العناوين . هذا وقد طبعت العناوين الجديدة بخط عريض .

- السكرتارية العامة للأنتوساى : <intosai@ rechnungshof.gv.at>;and <http://www.intosai.org>
- المجلة الدولية للمراجعة الحكومية : <chases @ gao.gov>
- مبادرة تنمية الأنتوساى : <IDI@ oag-bvg.gc.ca>
- لجنة الأنتوساى لمراجعة التشغيل الإلكترونى للبيانات : <cag @ giasd ١٠١.vsnl.net.in> and <www.open.gov.uk/nao/intosai-edp/home.htm>
- موقع باللغة العربية : <http://www.sgsa.com / intosai-edp>
- لجنة الأنتوساى للمراجعة على البيئة : <http://www.rekenkamer/ea>
- لجنة الأنتوساى للخصخصة : <http://www.open.gov.uk/nao/intosai/home.htm>
- الأسوساى : <asosai@ca.mbn.or.jp>
- الإيروساى : eurosai@tsai.es
- الاولاسيف : <caso@condor.gob.pe>
- أسباساى : <steveb@oag.govt.nz>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى الأرجنتين : <agn١@interserver.com.ar>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى أستراليا : <agl@anao.gov.au>and <http://www.anao.gov.au>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى البحرين : <audit@mofne.gov.bh>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى بنجلادش : <saibd@cittechco.net
- الجهاز الأعلى للرقابة فى بلجيكا : <ccrel@ccrek.be> and <http://www.courdescomptes.be>
- الجـــهاز الأعلـــى للرقابـــة فـــى برمـــودا : <auditbda@ibl.bm>and <http://www.oagbermuda.gov.bm>
- الجـــهاز الأعلـــى للرقابـــة فـــى بوليفيـــا : <cgr@ceibo.entelnet.bo>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى البرازيل : <sergiofa@tcu.gov.br> and <http://www.tcu.gov.br>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى كندا : <desautld@oag-bvg.gc.ca>and <http://www.oag-bvg.gc.ca>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى شيلى : <aylwin@contraloria.cl>and <http://www.contraloria.cl>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى الصين : <cnao@puplic.east.cn.net>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى كولومبيا : <CTExterna@contraloriagen.gov.co>and <http://www contraloriagen.gov.co>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى كوستاريكا : <inforcgr@cgr.go.cr> and <http://www.cgr.go.cr>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى كرواتيا : <colic@revizija.hr>. <opcal@ revizija.hr> and <http://www. revizija.hr>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى قبرص : <cao@cytanet.com.cy>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى جمهورية التشيك : <michael.michovsky@nku.cz>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى الدانمارك : <rigsrevisionen @ rigsrevisionen.dk> and <http://www. rigsrevisionen.dk>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى السلفادور : <cdcr@es.com.sv>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى إيستونيا : <riigikontroll@sao.ee> and <http://www.sao.ee>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى الاتحاد الأوروبى : <euraud@eca.eu.int> and <http://www.eca.eu.int>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى فيجى : <audit@itc.gov.fj>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى فنلندا : <kirjaamo@vtv.fi>and <http://www.vtv.fi>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى فرنسا : <dterrior@ccomptes.fr> and <www. ccomptes.fr>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى جورجيا : <chamber@acces.sanet.ge>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى ألمانيا : <BRH FFm@t-online.de> and <http://www.Bundesrechnungshof.de>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى جرينادا : <audit@caribsurf.com>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى هونج كونج : <audaes٢@aud gcn.gov.hk> and<http://www.info.gov.hk/aud
- الجهاز الأعلى للرقابة فى أيسلندا : <postur@rikisend.althingi.is>and <http://www. rikisend.althingi.is>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى الهند : <cag@giasd ١٠١.vsnl.net.in>
- الجهاز الأعلى فى إندونيسيا : <asosai@bpk.go.id>and <http://www. bpk.go.id>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى أيرلندا : <webmaster@audgen irlgov.ie>and <http://www. irlgov.ie/audgen>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى إسرائيل : <www.mevaker.gov.il>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى إيطاليا : <bmanna@tiscalinet.it>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى اليابان : <asosai@ca.mbn.or.jp>and <http://www.jbaudit admix.go.jp>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى الأردن : <audit-b@amra.nice.gov.jo>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى كوريا : <koreasai@ koreasai.go.kr>and <http:www.koreasai.go.kr>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى الكويت : <aha@audit.kuwait.net>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى كرجيستان : <whl@mail.elcat.kg>

- الجهاز الأعلى للرقابة فى لاتفيا : <http://www.Irvk.gov.LV>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى لبنان : <perident@coa.gov.lb>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى ليتوانيا : <alvydas@vkontrolle.lt>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى لوكسمبورج : <chaco@pt.lu>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى مقدونيا : <usdt@nic.mpt.com.mk>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى ماليزيا : <jbaudit@audit.gov.my>and <http://www. audit.gov.my>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى مالى : <papa.toyo@datatech.toolnet,org>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى مالطا : <nao.malta@magnet.mt>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى جزر مارشال : <tonyowe@ntamar.com>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى موريشيوس : <auditdep@bow.intnet.mu>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى المكسيك : <cmhasesor@mexis.com>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى ميكرونيزيا : <FSMOPA@mail.fm>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى نيبال : <oagnp@mail.com.np>
- الجهاز ا لأعلى للرقابة فى هولندا : <biz@rekenkamer.nl>and <htt://www.rekenkamer.nl>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى نيوزيلاندا : <oag@oag.govt.nz>and <http:www.netlink.co.nz%٧ e.oag/home.htm>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى نيكارجوا : <continf@Ibw.com.ni>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى النرويج : <riksrevisjonen@riksrevisjonen.no>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى عمان : sages@gto.net.om>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى باكستان : <saipak@comsats.net.pk>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى بالاو : <palau.public.auditor@palaunet.com>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى بنما : <omarl@contraloria.gob.pa>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى بابو جينوا الجديدة : <amrita@online.net.pg>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى باراجواى : <director@astcgr.una.py>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى بيرو : <dcioo@condor.gob.pe>and <http://www.rcp.net.pe/CONTRALORIA>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى الفلبين : <catli@pacific.net.ph>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى بولندا : <http://www.nik;gov.pl>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى البرتغال : <dg.tcontas@mail.telepac.pt>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى بورتوريكو : <ocpr@coqui.net>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى قطر : <qsab@qatar.net.qa>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى روسيا : <sjul@gov.ru>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى سانت لوشيا : <govtaudit@candw.lc>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى سنغافورة : <ago-email@ago.gov.sg>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى سيشل : <seyaudit@seychelles.net>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى سلوفاكيا : <hlavac@controll.gov.sk>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى سلوفينيا : <yojko.antoncic@rs-rs-si>and <http://www.sigov.si/racs>
- الجهاز الرقابى فى جنوب أفريقيا : <debbie@agsa.co.za>and <http://www.agsa..co.za>
- الجهاز الرقابى فى أسبانيا : <TRIBUNALCTA@bitmailer.net>
- الجهاز الرقابى فى سورينام : <http://www.parbo.com>
- الجهاز الرقابى فى السويد : <int@rrv.se>and http://www.rrv.se>
- الجهاز الرقابى فى سويسرا : <sekretariat@efk.admin.ch>
- الجهاز الرقابى فى تايلاند : <oat@vayu.mof.go.th>
- الجهاز الرقابى فى ترينداد وتوباجو: <audgen@hotmail.com>
- الجهاز الرقابى فى تركيا : <saybsk٣@turnet.net.tr>and <http://www.sayistay.gov.tr>
- الجهاز الرقابى فى أوكرانيا : <rp@core.ac-rada.gov.ua>
- الجهاز الرقابى فى الإمارات العربية المتحدة : <saiuae@emirates.net.ae>
- الجهاز الأعلى للرقابة فى الأمم المتحدة : <international.nao@gtnet.gov.uk>and <http://www.open.gov.uk/nao/home/htm>
- الجهاز الرقابى فى الولايات المتحدة الأمريكية : <oil@gao.gov>and <http://www.gao.gov>
- الجهاز الرقابى فى أورجواى : <tribinc@adinet.com.uy>and <http://www.tcr.gub.uy>
- الجهاز الرقابى فى اليمن : <coca@y.net.ye>
- الجهاز الرقابى فى فنزويلا : <crojas@cgr.gov.ve>and <http://www.cgr.gov.ve>
- الاتحاد الكندى للمراجعة الشاملة : <http://www.ccaf-fcvi.com>
- معهد المراجعين الداخليين : <iia@theiia.org> and <http://www.theiia.org>
- الاتحاد الدولى للإدارة المالية الحكومية : <http://Financenet.gov/icgfm.htm>
- الاتحاد الدولى للمحاسبين : <http://www.ifac.org>

بيان عن أحداث الأنتوساى
عام ٢٠٠٠/٢٠٠١

ابريل	***مايو***	***يونيو***
اجتمـــاع لجنة مراجعة البيئة كيب تـــاون –جنوب أفريقيا ١٠– ١٢ أبريل	اجتماع لجنة الدين العام لندن –إنجلترا ٤–٥ مايو مؤتمر الرقـــابة الداخلية بودابست – المجر ٨–١١ مايو اجتمـــاع المجلـــس التنفيـــــذى للأنتوساى سول – كوريا ٢٣–٢٥ مايو	اجتماع لجنة معايير المراجعة ميناء أسبانيا ترينيدادو توباجو ١٥–١٦ يونيو
يوليو		***سبتمبر*** اجتمـــاع لجنة الخصخصة بيونس إيرس – الأرجنتين ١٨–١٩ سبتمبر
أكتوبر	***أغسطس***	***ديسمبر***
يناير ٢٠٠١	***نوفمبر*** مؤتمر الكاروساى باستير – سانت كيتى ١٩–٢٥ نوفمبر ***فبراير***	***مارس***

ملاحظة المحرر : تم نشر هذا البيان تدعيما لاستراتيجية الاتصالات الخاصة بالأنتوساى كما تعتبر وسيلة للمعاونة فى وضع خطـــة خاصـــة بـــأعضاء الأنتوساى ، وسوف يتضمن هذا الجزء المعتاد من المجلة على العديد من أحداث الأنتوساى ، بالإضافة إلى الأحداث الإقليمية على نطـــاق واســع مثـل المؤتمرات والاجتماعات العامة واجتماعات المجلس التنفيذى . ونظرا لضيق المساحة المتاحة فإنه لا يمكن تضمين دورات التدريب العديدة ، والعديد مـــن الاجتماعات المهنية الأخرى المقدمة من جانب المنظمات الإقليمية المختلفة . وللمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالسكرتير العام لكل مجموعـــة عمـــل إقليمية .

المجلة الدولية للمراجعة الحكومية
الفهرس – المجلد -٢٦-١٩٩٩

المقالات :

- الانكوساى السادس عشر أوروجواى ٩٨ : التعاون ينتج ثماره / يناير (ص: ٢) .
- ج بيتر ويسلون : خطة المراجعة من القمة لأسفل أم من أدنى لأعلى / أبريل (ص: ٨) .
- محكمة المراجعين الأوروبية : المجموعة الأوروبية تنشر الإرشادات التنفيذية لمعايير المراجعة للأنتوساى / أبريل (ص: ١٠).
- دونالدج فولويدر : التعريف بمؤتمرات الغش والاحتيال / أبريل (ص: ١٣) .
- الايروساى الرابع يبحث الاستقلالية / يوليو (ص: ٥) .
- م ديبس و امج . رليندرس : الحكومة الهولندية تبحث عن شكل جديد للمساءلة المحاسبية / يوليو (ص: ١١) .
- مكتب المراقب والمراجع العام فى زيمبابوى ، تقرير خاص : الجهاز الأعلى فى زيمبابوى يقوم بمراجعة استعدادات الحكومة للخطأ الخفى للحاسب الآلى فى الألفية الثالثة / يوليو (ص: ١٣) .
- ايريك هاريد : التعاون الإقليمى / محاولة إنجاز شئ مختلف / أكتوبر (ص: ٩) .
- مارتن جريم وود إنشاء مكاتب المراجعة القومية فى البوسنة والهرسك الخطوات الأولى ، أكتوبر (ص: ١١) .

– **لمحات رقابية :**
- بهيوتان ، أبريل (ص: ١٥) .
- سانت كيتس ونيفس ، يوليو (ص: ١٥) .
- جمهورية التشيك ، أكتوبر (ص: ١٤) .

– **المقالات الافتتاحية :**
- الخبرات المتبادلة تفيد الجميع ، يناير (ص: ١) .
- المشاركة فى مفاهيم القيم والرؤى المستقبلة ، أبريل (ص: ١) .
- بعض النماذج للقرن القادم ، يوليو (ص: ١) .
- تحولات فى مكتب المراجعة بجنوب أفريقيا ، أكتوبر (ص: ١) .

– **داخل الأنتوساى :**
- انتهاء خدمة المدير المالى للمجلة ، أبريل (ص: ١٨) .
- نشر وقائع جلسات الأولاسيف ، أبريل (ص: ١٨) .
- المراجعون العموميين بمنظمة الأسباساى يعقدون حلقة عمل عن التخطيط الاستراتيجى : أبريل (ص: ١٨) .
- اجتماع المجلس التنفيذى السادس والأربعين : يوليو (ص: ١٨) .
- الاجتماع السنوى لمبادرة تنمية الأنتوساى : أكتوبر (ص: ١٧) .
- اجتماع لجنة معايير المحاسبة مع لجنة القطاع العام التابعة للاتحاد الدولى للمحاسبين ، أكتوبر (ص: ١٧) .
- إتاحة نشر الCAS بخمس لغات : أكتوبر (ص: ١٧) .
- عناوين البريد الإلكترونى للأجهزة العليا للرقابة : يناير (ص: ٢٥) أبريل (ص: ١٩) يوليو (ص: ٢٣) أكتوبر (ص: ١٨) .

أخبار موجزة :
- بربادوس : يوليو (ص: ٢) أكتوبر (ص: ٢).
- بلجيكا أكتوبر (ص: ٣) .
- برمودا أكتوبر (ص: ٣) .
- كندا يوليو (ص: ٢) ، أكتوبر (ص: ٣) .
- قبرص أبريل (ص: ٣) .
- الإكوادور أبريل (ص: ٣) .
- ألمانيا يوليو (ص: ٢) .
- هونج كونج (ص: ٤) .
- إندونيسيا أبريل (ص: ٤) .
- إيطاليا أبريل (ص: ٤) .
- موريشيوس يوليو (ص: ٣) .
- المكسيك أبريل (ص: ٤) .
- هولندا أكتوبر (ص: ٤) .
- نيبال يوليو (ص: ٤) .
- عمان أكتوبر (ص: ٥) .
- البرتغال أبريل (ص: ٤) .
- رومانيا يوليو (ص: ٣) .
- المملكة العربية السعودية أبريل (ص: ٥) .
- جزر سيشل أبريل (ص: ٥) .
- سويسرا أكتوبر (ص: ٦) .
- ترينيداد وتوباجو أبريل (ص: ٥) .
- تونس أبريل (ص: ٥) .
- الولايات المتحدة الأمريكية أبريل (ص: ٥) ، أكتوبر (ص: ٦) .
- فينزويلا أكتوبر (ص: ٧) .
- الأتحاد الأوروبى أبريل (ص: ٦) .
- لجنة الدول المتحدثة باللغة البرتغالية أبريل (ص:٧) .
- الأمم المتحدة يوليو (ص: ٤) .

INTOSAI